

المقدمة :

يواجه العالم الإسلامي تحديات كبيرة في زمن العولمة وفي ظل نظام دولي أحادي القطبية تهيمن فيه الولايات المتحدة على العالم ، مما أفرز قيماً ثقافية وواقعاً اقتصادياً واجتماعياً واستراتيجياً خطيراً ، بحيث استطاع خبراء الاستراتيجية الأمريكية – الغربية من تكوين نظريات جيوسراتيجية لتوجيه دفة الصراع في العالم على وفق ما يخططون إليه وكانت أبرز هذه النظريات (صراع الحضارات ونهاية التاريخ والفوضى الخلاقة والدولة الفاشلة) كلها نظريات موجهة ضد العالم الإسلامي . وفي الوقت نفسه يواجه العالم الإسلامي تنافراً وتشردماً وتفرقاً وأصبح أمام واقعاً خطيراً وغياب المشروع الحضاري للأمة الإسلامية وغيبت نخبها الثقافية والعلمية بسبب الواقع السياسي الذي تهيمن عليه أنظمة دكتاتورية وشمولية لا هم لها سوى المحافظة على السلطة والحكم، وهذا ما يمثل مشكلة البحث . أما فرضيته فتتمثل بعدم وجود مشروع حضاري إسلامي وفكر استراتيجي يحدد التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية التي تستهدف العالم الإسلامي ويضع لها استراتيجية شاملة لمواجهتها فكرياً واقتصادياً وثقافياً وأمنياً .

تداعيات غياب الفكر الاستراتيجي الإسلامي على العالم الإسلامي زمن العولمة

الأستاذ الدكتور

رضا عبد الجبار الشمري

h_radha_s@yahoo.com

جامعة القادسية / كلية الآداب

هدف البحث :

يهدف البحث إلى كشف التحديات الداخلية والخارجية ((الدولية)) التي يواجهها العالم الإسلامي والتي ترجمها أعداء الأمة على شكل نظريات جيوسياسية تهدف إلى الهيمنة والسيطرة على مقدرات وإمكانات الأمة الإسلامية ومن أبرز هذه النظريات ((نظرية صراع الحضارات ونظرية نهاية التاريخ ونظرية الفوضى الخلاقة ونظرية الدولة الفاشلة)).

مفاهيم ومصطلحات :

أن أبرز المفاهيم المستخدمة في هذا البحث هي الاستراتيجية والجيوبولتك والجيوسياسية وزمن العولمة . الاستراتيجية: هي العلم والفن الذي بموجبه أو على نمطه تستخدم القوة والإمكانات العسكرية لتأمين الوصول إلى الغايات والأهداف في أوقات الحروب. ويعرفها قاموس وبستر أيضا بأنها العلم والفن الذي تستعمله القيادات العسكرية في قيادة وتوجيه الإمكانات الموجودة لديها خاصة في حالات الحروب لمقاومة العدو خلال المعارك (١). وتعرف بأنها تجنيد كافة القوة البشرية والاقتصادية والنظم والعقائد السياسية لتطوير المجتمع أو الكيان السياسي من جميع الجوانب ، وخلق مكانة دولية مرموقة لهذا الكيان السياسي (٢).

الجيوبولتك: هو علم متعدد التعاريف يبحث في قوة الدولة من خلال مقوماتها الجغرافية ومحيطها الإقليمي ، ويبحث في المجال الحيوي للدولة ، ودائما ينظر إلى المستقبل. ويعرفه سبايكن بأنه تخطيط السياسية الأمنية للدولة في ضوء عواملها الجغرافية،

وان الحقل العلمي المحدد للجيوبولتكس هو السياسية الخارجية (٣). ويعرف أيضا بأنه العلم الذي يهتم بدراسة تأثير المقومات الجغرافية في سياسية الدولة وبالتحديد سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، ولهذا فالدراسات الجيوبولتيكية تأخذ حيزا إقليميا. ولعل قمة التحليل الجيوبولتيكي فرز الصراعات الإقليمية على شكل محاور جيوبولتيكية.

الجيوسياسية: أن من أهم تعريفات الجيوسياسية هو تعريف برجنسكي لها. بأنها الإدارة الاستراتيجية للمحاور الجيوبولتيكية. وهي تهتم بالمشكلات والصراعات ذات البعد الدولي. فعلى سبيل المثال أن الصراع في سوريا أخذ بعدا جغرافيا سياسيا في بدايته ثم تحول إلى صراعا جيوبولتيكيا وبرز محورين: الأول المقاومة والممانعة للمخطط الصهيوني-أمريكي الرامي إلى تدمير المنطقة العربية والإسلامية عن طريق أدواته الخليجية الصانعة والممولة للإرهاب والتطرف. والثاني: هم أدوات الإرهاب والتطرف. وأخيرا تحول إلى صراعا جيوسراتيجيا عندما تدخلت القوى العظمى والكبرى. التي خططت لتدمير المنطقة وتمزيقها.

زمن العولمة: اقصد به هو الوضع الدولي الذي سيطرت فيه الولايات المتحدة على العالم وهو زمن القطب الواحد (الذي بدا عام ١٩٩١ واليوم نحن في مرحلة بداية النهاية له). والذي اتاح للولايات المتحدة فرصة لهيمنتها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم.

منهج البحث وهيكلته :

أعتمد الباحث على المنهج التحليلي المعتمد في الدراسات الجغرافية السياسية والجيوبولتكية . أما هيكلية البحث فقد تضمن البحث على مقدمة ومبحثين :الاول تناول التحديات التي تواجه العالم الإسلامي من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية في زمن العولمة ، وتناول الثاني بناء المشروع الاستراتيجي الاسلامي لمواجهة التحديات الخطيرة التي تستهدف العالم الإسلامي ، وتضمن البحث قائمة بالهوامش والمصادر .

١- قاموس وبستر.

٢- عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية-دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتكنس والجغرافية السياسية-، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٧، ص ١٧٧.

٣- فؤاد حمه خورشيد، الجيوبولتكنس المفهوم والتطبيق، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٤-١٦.

المبحث الأول

التحديات التي تواجه المشروع الحضاري الإسلامي
أولاً - نبذة عن وضع العالم الإسلامي بين
الاستراتيجيات الدولية خلال القرن العشرين
وضع ما قبل الحرب العالمية الثانية:

هناك سؤال يطرح نفسه هل يوجد مشروع حضاري إسلامي حقيقي له استراتيجيات سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية تبين الهوية الحقيقية للعالم الإسلامي وللإسلام كأيدولوجية شاملة لفهم

الحياة بكل أبعادها . من المؤكد سوف يكون الجواب كلا . لأسباب تتعلق بالضعف والتخلف الذي دب في جسد العالم الإسلامي منذ أن أصبح تحت رحمة الدول الاستعمارية التي عمقت مشاكل العالم الإسلامي، وبعدت بين أبنائه وعززت التفرقة بتجزئة قانونية، برزت على شكل حدود سياسية، أسست لمشاكل كبيرة بين الدول ((وهي بمثابة قنابل مؤقتة يمكن أن تنفجر في أي لحظة عندما يراد لها ذلك)).

كما أن هذه الحقبة المظلمة أدت إلى تعميق التبعية السياسية والاقتصادية والعلمية . وكانت هذه الأمور تتم في نظام دولي متعدد الأقطاب سواء قبل الحرب العالمية الأولى أو الثانية، عندما كانت الدول الإسلامية ساحة للصراع وليس لاعباً أو طرفاً فيه . كان العالم الإسلامي أهم إقليم جيوسراتيجي عالمي بحسب نظرية ((الأطراف)) لنيكولاس بابكن الذي يعد المنطقة الممتدة من سواحل الصين شرقاً إلى جنوب شرق آسيا إلى جنوب غربها إلى شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء أهم منطقة للسيطرة على العالم . فهو يقول من يسيطر على منطقة الرم لاند Rem Land الأطراف يتحكم بأوراسيا ومن يتحكم بأوراسيا يسيطر على العالم^(١).

وذلك لما تتمتع به هذه المناطق والسواحل من أهمية جيوسراتيجية وجيواقتصادية وموارد بشرية وطبيعية هائلة وهي معظمها دول إسلامية . وهكذا بقية النظريات الجيوسراتيجية القديمة التي أعطت للعالم الإسلامي أهمية كبيرة مثل نظرية القوة البحرية للفريد ماهان . لأن العالم الإسلامي يتحكم بأهم السواحل والجزر والمضايق العالمية التي تتحكم بحركة

يعرف بالعالم الثالث أو دول عدم الانحياز أو الدول النامية وجميع الدول الإسلامية كانت ضمن دول العالم الثالث .

شكلت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية صراعاً وتنافساً بين القطبين أو المعسكرين وأيضاً غاب المشروع الحضاري الإسلامي، على الرغم من تشكل (منظمة دول المؤتمر الإسلامي) وتحررت جميع الدول الإسلامية من السيطرة الاستعمارية وأصبح بعضها تابعاً لأحد المعسكرين مع اختلاف درجات التبعية من دولة إلى أخرى ، ولكن أخطر ما أفرزته حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولادة النظام الدولي الثنائي القطبية هي القضية الفلسطينية وزرع الكيان الصهيوني ((الغدة السرطانية)) في قلب العالم الإسلامي ، وهو من أكبر القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين .

وأصبح الكيان الصهيوني من أكبر التحديات المعوقة للمشروع الحضاري الإسلامي. ومما يؤكد ضعف العالم الإسلامي وغياب مشروعه الحضاري هو تفاقم القضية الفلسطينية التي لم يحصلوا منها المسلمون إلا على الوعود والمؤتمرات والقمم والمشاريع الوهمية ، في حين أن الكيان الصهيوني يعمل بكل الوسائل ليثبت أركان كيانه الغاصب بدعم أمريكي وغربي لا محدود وبتواطؤ عربي اخذ يتحول الى تحالفات علنية مع هذا الكيان. ولعل زيارة المسؤولين السعوديين الى اسرائيل بحجة انها غير رسمية والمناورات العسكرية الاماراتية الاخيرة وغرف عمليات قيادة الارهاب في عمان التي يشارك فيها بعض العرب والصهيانية معا.

التجارة في المحيطين الهندي والهادي ، ومن أهمها ((مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب وهرمز ومضيق ملقا ولومبوك في جنوب شرقي آسيا))^(٢) .

وضع ما بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تشكل نظام دولي ثنائي القطبية تكون من القوتين العظميتين الولايات المتحدة وخلفها الدول الغربية وأستراليا واليابان وشكلوا العالم الأول، لهم رؤية أيديولوجية شاملة للمشروع الحضاري الغربي. تمثل بفلسفة اقتصاد السوق وأنظمة ديمقراطية ليبرالية تتمتع شعوبهم بحريات سياسية وفكرية وإعلامية واسعة ، ولكنهم استمروا بذات النهج التسلطي الاستعبداني المهيمن على مقدرات وموارد الشعوب والدول الضعيفة التي كانوا يستعمرونها مباشرة وانتقلوا إلى مرحلة الهيمنة والسيطرة غير المباشرة على هذه الدول التي معظمها دول إسلامية .

والقطب الثاني هو المعسكر الشرقي ، ذو الإيديولوجية الشيوعية والفلسفة الاقتصادية الاشتراكية ويؤمن بالديمقراطية المركزية وسياسة الحزب الواحد وهيمنة وسيطرة الدولة على كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية بحيث توجهها كما تشاء. وتمثل هذا القطب بالاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا والصين وكوبا وعدد آخر من دول العالم المتعاطفة مع هذا المعسكر . لأنه ظهر ولم يلطخ يده بدماء شعوب دول العالم الثالث ، بل قام بمساعدتها للتخلص من الحقبة الاستعمارية المظلمة ، وأخذت هذه الدول تشكل ما

٣ ترليون خلال الثورة النفطية الثالثة التي ارتفعت فيها الأسعار ٥ أضعاف ما كانت عليه قبل سنة ٢٠٠٣ .
لقد كانت الظروف مناسبة جداً لبروز مشروع حضاري إسلامي وسطي معتدل يحمل إيديولوجيا إسلامية شاملة لها رؤية سياسية واقتصادية وثقافية تنهض بالعالم الإسلامي ، ولكن للأسف ضاعت هذه الفرص ولم يخرج العالم الإسلامي من حقيقة الصراع بين المعسكرين بأي نجاحات أو نتائج إيجابية ماعدا حصول حدث عظيم وكبير هو تفجر الثورة الإسلامية الإيرانية وقضائها على أكثر النظم عمالة وارتباطاً وخدمة للمشروع الصهيوني - غربي في العالم الإسلامي وذلك في شباط ١٩٧٩ ، عند انهزام نظام الشاه المقبور وإلى الأبد ، بالرغم من كل المحاولات الصهيونية - غربية لإعادته للحكم أو لإعادة نظام عميل ومرتبطة بالغرب ، على غرار النظم في كثير من الدول الإسلامية .

ومن الجدير بالذكر أن الثورة الإسلامية في إيران هي من أكبر الثورات في القرن العشرين . وكانت بشرى خير للعالم الإسلامي ، لأن هذه الثورة العظيمة تحمل مشروعاً إسلامياً حضارياً متكاملًا من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية .

وقد كشفت هذه الثورة زيف أنظمة الحكم العميلة والمرتبطة بالمشروع الصهيوني - غربي . بالرغم من إدعائها بمعاداته ومناهضته إلا أنها ترجمت عمالتها وارتباطها بالغرب والصهيونية العالمية بالقيام بعدوان عسكري وحرب اقتصادية وإعلامية شعواء على الجمهورية الإسلامية ، عندما جرت عميلها المقبور صدام حسين الذي شن حرباً ظالمة ومجرمة على الجمهورية الإسلامية في ٢٢ أيلول ١٩٨٠ ، أي بعد

بالرغم من الضعف والتفكك وعدم وحدة الموقف الإسلامي العملي إلا أن القضية الفلسطينية كانت حاضرة إعلامياً وسياسياً ، وكانت لها الأولوية لدى كثير من الدولة العربية والإسلامية ، وبالفعل حصلت عدة حروب لتحرير فلسطين أو لدرء خطر التمدد الصهيوني الذي يرمي إلى تحقيق دولة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل ، ثم تحقيق هدفه بحكم العالم ، فكانت نكبة ١٩٤٨ ضد تقسيم فلسطين وتأسيس دولة إسرائيل ، ثم حرب السويس ١٩٥٦ ، ثم نكسة حزيران ١٩٦٧ ، ثم حرب تشرين ١٩٧٣ والحرب على لبنان ١٩٨٢ ، وسبب الخسارة في هذه الحروب وعدم نجاحها في تحرير فلسطين هو الوضع السياسي في الدول العربية والإسلامية ، حيث تسلطت على الدول الإسلامية حكومات دكتاتورية وأنظمة شمولية . وكانت أنظمة الحكم تبدأ بأنها ثورية تحررية وشعاراتها الديمقراطية والحرية والتنمية ، ولكن بمرور الزمن تتحول إلى أنظمة تعسفية ودكتاتورية وشمولية يتحكم فيها أبناء العشيرة الواحدة أو الحزب الواحد أو الفئة المعينة . ولا هم لهذه الحكومات سوى ترسيخ دعائم أنظمتهم الفاسدة والشمولية من خلال تغييب الديمقراطية وسلب الحريات السياسية والإعلامية والفكرية ونهب مقدرات الشعوب الإسلامية وإنفاقها على الملذات والمشاريع الخاصة وإسكانها في الغرب لخدمة الاقتصادات الغربية . فقد قدرت هذه الأموال خلال المدة التي سبقت عام ٢٠٠٠ بنحو ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ مليار دولار^(٣) ، والشعوب الإسلامية يفتك بها الفقر والجهل والمرض والتخلف والحرمان . ويقدر الباحث أن هذه الأموال ربما وصلت إلى أكثر من

أقل من عامين على نجاح الثورة الفتية وقد شنت هذه الحرب عليها بدعم خليجي وصهيوني وغربي وكان على شكل دعم عسكري سياسي ومالي واقتصادي وإعلامي وسياسي ، ولكن الجمهورية الإسلامية صمدت بوجه هذا العدوان وكانت لها تجربة مريرة أخذت منها الدروس والعبر واستطاعت أن تتجاوزها بعد أن قدمت التضحيات العظيمة ، ولكن علمت من هذه التجربة أن تعتمد على نفسها في مواجهة قوى الظلام الداعمة للصهيونية العالمية وتبني تجربة رائدة وناجحة ويمكن أن تشكل نواة للمشروع الحضاري الإسلامي .

أن العقد الأخير من الحرب الباردة بين القوتين العظميين ١٩٧٩ - ١٩٨٩ كانت بدايته تؤشر انكسار للمعسكر الغربي - الأمريكي وذلك بسبب تفجر الثورة الإسلامية في إيران ودخول الاتحاد السوفيتي الى أفغانستان ، ونهوض علمي وتكنولوجي في بعض دول جنوب شرق آسيا والصين والهند كلها شكلت صدمة كبيرة للغرب. مما دفعهم إلى القيام برد فعل شامل وكبير وخطير ضد العالمين الإسلامي وضد المعسكر الاشتراكي ، وهو تأسيس المشروع الإرهابي ((الذي أطلق عليه الجهاد الإسلامي)) ثم الإيعاز إلى المجرم صدام بشن الحرب على الجمهورية الإسلامية ، ثم العمل على انهيار أسعار النفط لتوجيه ضربة قوية للدول النفطية لإخضاعها اقتصادياً ، وتراجعت الأسعار من ٣٤ دولار عام ١٩٨١ إلى ١٣ دولار عام ١٩٨٦ . وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الولايات المتحدة كانت تشتري النفط بـ ٣ دولار لتضخه في الآبار الجافة كاحتياطي ستراتيغي . وقد تحولت جميع الدول العربية

النفطية إلى دول تعاني من العجز المالي ولجأت إلى المديونية وقدرت مديونية الدول العربية ومعظمها دول نفطية بنحو ٤٤٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠^(٤) . وأطلق الولايات المتحدة لبرنامج حرب النجوم ((الحرب الإلكترونية)) الذي تم تضخيمه إعلامياً ، مما دفع بالاتحاد السوفيتي إلى إنفاق أموال كبيرة على مشروع لردع ومواجهة هذا المشروع ، مما استنزف أمواله وهو يخوض حرب استنزاف طويلة في أفغانستان ، فضلاً عن انهيار أسعار النفط التي كان يعتمد عليها في تمويل مشاريعه العملاقة ، كل هذه العوامل أضافت إلى الواقع السياسي والإيديولوجي والعيوب الأخرى التي تعتري النظام الشيوعي الاشتراكي جعلته ينهار أمام المعسكر الرأسمالي - الغربي في عام ١٩٩٠ . مما أفرز بداية حقبة دولية جديدة أطلق عليها النظام الدولي الجديد (زمن العولمة) زمن التفرد والهيمنة الأمريكية .

لقد خرج العالم الإسلامي وبخاصة الدولة العربية من حقبة الحرب الباردة والنظام ثنائي القطبية بخسائر كبيرة وتردي للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية ، لقد أكلت الحرب العراقية أكثر من ترليون دولار وأكثر من ٢ مليون ضحية مسلمة وبأستقطاب إسلامي بين داعم ورافض لها ولأطرافها ، وانهيار أسعار النفط في العام ١٩٨٦ إلى نحو ١٣ دولار . وتحول أكثر الدول النفطية الإسلامية إلى دول مديونة . ثم التداعيات السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق للكويت وفرض الحصار على الشعب العراقي وقيام الحرب عليه وقمع انتفاضته المباركة ضد نظام الاستبدادي في ١٩٩١ واستفحال الكيان الصهيوني

الذي رسخ وجوده وبنى دولته اللقيطة بعد أن أنشغل المسلمون بعشرات الحروب والصراعات المحلية والداخلية في لبنان والعراق والأردن واليمن والهند وباكستان ... الخ .

الوضع في زمن العولمة

دخل العالم الإسلامي إلى الوضع الدولي الجديد بعد عام ١٩٩٠ والذي عبر عنه بنظام القطب الواحد أو نظام التفرد والهيمنة الأمريكية على العالم وهو أسوأ أنواع الأنظمة الدولية لأن الدولة المتفردة سوف تفرض وضعاً يخدم مصالحها ويعزز مكانتها وتسخر المؤسسات الدولية لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية والاستراتيجية. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة التي هيمنت على مجلس الأمن الدولي وعلى أهم المنظمات الاقتصادية، والتي تتحكم باقتصاد العالم مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وأسس منظمة التجارة العالمية WTO. فضلاً عن دور الشركات المتعددة الجنسية التي تعزز دورها الاقتصادي في العالم، لأن معظمها شركات أمريكية وغربية خدمتها مبادئ العولمة .

أبرز المرتكزات الاستراتيجية للنظام الدولي الجديد عبرت عنه نظريتي صراع الحضارات لصامويل هنتكتون ونهاية التاريخ لفوكاياما ، فالأولى تريد أن تبني الوضع الدولي الجديد على صراع حضاري شامل وبالذات بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية وبدرجة أقل مع الحضارة الشرقية المتمثلة بالبوذية والكنفوشية (الصينية واليابانية والكورية) . أما فوكاياما فهو يريد أن يفرض الاستسلام على كل

خصوم وأضداد الحضارة الغربية. فهو يعلن عن نهاية التاريخ بأنهمزام الشيوعية والاشتراكية كأيديولوجية منافسة للإيديولوجية الغربية الرأسمالية – الليبرالية. لكي يلتزم العالم بها كأساس لتحقيق الرفاهية والتقدم والعدالة الاجتماعية لشعوب العالم . وهذه النظرية أيضاً موجهة ضد العالم الإسلامي لأننا نعلم أن الإسلام كأيديولوجية شاملة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. هي التي يعول عليها لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية لشعوب العالم وإسعاده وتحقيق حقوق الإنسان ، وذلك من خلال دولة العدل الإلهية التي سوف يحققها الإمام المنتظر (عج) .

وليس الرأسمالية والإمبريالية المتوحشة التي قامت وأسست على نهب خيرات وموارد وإمكانات العالم الإسلامي منذ عدة قرون. واستعباد الزنوج وقتل الهنود الحمر وسلب حقوقهم، وممارسة أبشع أنواع التمييز العنصري بحقهم والذي سيعود ويتفجر هذا التمييز في العقود القادمة (وما حصل في الولايات المتحدة منذ أسبوعين بعد حادث مقتل أحد الأمريكيين من أصول أفريقية في مدينة فرغسن). إلا دليل على أن التمييز العنصري موجود على شكل خلايا نائمة سيظهر عندما ينهض العالم ويدفع الولايات المتحدة لتعود إلى حدودها السياسية وتعتمد على مواردها وإمكاناتها الحقيقية وليس على امتصاص موارد وخيرات وأموال الشعوب المستضعفة والفقيرة . وعند ذاك سوف يتقهقر الاقتصاد الأمريكي إلى مستويات تجعل تحسن مستوى المعيشة للفرد الأمريكي في وضع لا يحسد عليه، ويدفع الأمريكيين إلى مزيد من الصراع

١- التحديات التقليدية أو المزمنة وهي :

أ- تردّي الوضع السياسي :

يعد النظام السياسي الذي يسير أمور الدولة من أهم عوامل نهضتها وتقدمها ، فإذا كان نظاماً يؤمن بالديمقراطية ويمارسها ويدعم الحريات العامة والفكرية والإعلامية والسياسية في إطار دولة دستورية تحكمها القوانين وتديرها المؤسسات الرصينة المبنية على أسس علمية. وتمارس دورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتعمل على تحقيق التنمية البشرية وتدعم حقوق الإنسان وتعمق مشاركة مواطنها في إدارة شؤونهم اليومية وتعمل على إذكاء روح المواطنة وتعتمد العدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية وتوسع الخيارات والفرص أمام مواطنيها فهكذا نظام سوف يوفر البيئة المناسبة للإبداع والتطور والتنمية ويعزز الولاء الوطني لسكان الدولة وهذا للأسف غير موجود في معظم الدول الإسلامية .

عموم دول العالم الإسلامي ومنذ عدة قرون تزرع أما تحت رحمة الاحتلال الاستعماري أو تحت أنظمة دكتاتورية تسلطية ذات طابع عسكري بوليسي مرتبطة بالخارج وعسكرت المجتمعات الإسلامية وخاصة حروب بالنيابة عن أسيادها وأي كان شكل الأنظمة السياسية في مثل هذا الاتجاه فهي تؤدي إلى انتشار الفساد وتسلط أركان النظام ، أما قديماً أو حزبياً أو قومياً أو عرقياً على شعوب دولهم وتغيب العدالة الاجتماعية. وتترك هذه الحكومات آثار مدمرة على دولها بسبب الأداء الوظيفي السيء ، كما يقومون ببيع الموارد الطبيعية من أجل الثراء الشخصي لمجموعة صغيرة وكبت الأنشطة الديمقراطية ، وأثار

والتنافس. الذي سيؤدي إلى تأجج الصراعات العرقية والأثنية الهائلة التنوع في الولايات المتحدة ، التي يتواجد فيها من كل أجناس وأعراق وسلالات وديانات ومذاهب وقوميات العالم. فهي اليوم تتعايش بحكم الديمقراطية والمواطنة والرفاهية والتقدم الاقتصادي للولايات المتحدة القائم على استثمار موارد وإمكانات الدول الإسلامية .

وهذا الكلام ليس من باب المبالغة بل هو حقيقة تقع في العقدين القادمين فبعد تربع الولايات المتحدة على عرش الاقتصاد العالمي كأكبر اقتصاد منذ الحرب العالمية الأولى ولحد غاية ٢٠١٣ فقد كان اقتصادها يشكل نحو ٥٠% من الاقتصاد العالمي في الحرب العالمية الثانية وتراجع بعدها إلى نحو ٢٠ - ٢٥% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الحرب الباردة ، ولكنه في سنة ٢٠١٤ أصبح متقارباً مع الاقتصاد الصيني العملاق الذي ينمو بمعدلات كبيرة جداً ، فقد بلغ ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ نحو ١٤,٩ ترليون دولار بالمرتبة الثانية والولايات المتحدة بنمو ١٥,٩ ترليون دولار بالمرتبة الأولى للسنة نفسها^(٥). ويتوقع ان يصبح الاقتصاد الاول في العالم في الاعوام القادمة (٢).

نستطيع أن نستنتج أن العالم الإسلامي أخذ يعاني من مشاكل ومعضلات كبيرة ومعقدة في زمن العولمة والنظام الدولي الجديد ويواجه تحديات كبيرة وخطيرة سوف نتعرض لها بإيجاز .

ثانياً - التحديات التي تواجه المشروع الحضاري الإسلامي

يمكن تقسيمها إلى نوعين من التحديات هي :

العنف بين الجماعات السياسية وسوء إدارة الدولة أو مضايقة أفراد المجتمع^(٦)، وتحارب النخب العلمية والثقافية المتنورة التي يعول عليها في إجراء الإصلاحات والتنمية والنهوض بواقع شعوبها المتردي، الأمر الذي يؤدي إلى هجرتها وهروبها إلى الخارج وهو ما يعبر عنه بنزيف العقول أو الكفاءات في العالم الثالث.

لعل أبرز ما ابتليت به الدول الإسلامية هو سوء القيادة، فالمستعمرون والمستبدون ومنتهكو حقوق الإنسان يمكن العثور عليهم في كل الدول الإسلامية. وفي العصر الحديث نجد الأنظمة الدكتاتورية، والمجالس العسكرية الحاكمة والأوليغاركية ((حكم الأقلية)) والكلبيتو قراطية ((حكم اللصوص)) وذوي النفوذ الذين أفسدوا الكثير من دول العالم، لقد خانت هذه الأنظمة الحاكمة طموحات شعوبها وأنتهكت حقوقها، ونهبت خزائنها ومواردها، وغالباً ما أقحمت مواطنيها في حروب خاسرة^(٧).

أن وجود هكذا أنظمة سياسية في معظم دول العالم الإسلامي. التي تؤمن بإيديولوجية وضعية ذات طابع ماركسي ام ليبرالي-رأسمالي برؤية استراتيجية تواجه التحديات والمخاطر التي تهدد العالم الإسلامي، على الرغم من كون بعضها خاض تجربة ناجحة إلى حد ما في مجالات اقتصادية وسياسية، مثل التجربة التركية التي كانت قبل عام ٢٠٠٠ ذات طابع علماني محض وبعد نحو ٧٥ سنة من تغريب تركيا وتحويلها إلى دولة علمانية. أخذ الطابع الإسلامي يعود إلى الدولة التركية ولكن برؤية مهجنة، ليست إسلامية أصيلة، ولم تستند على مشروع حضاري إسلامي متكامل ولكن حققت نجاحات اقتصادية من قبل الأحزاب الإسلامية

، ولهذا كان لغياب الرؤية الاستراتيجية الإسلامية اندفعت تركيا إلى التطرف بمبادئها لدول إسلامية مجاورة لها، ولم تكتف بذلك بل لعبت دوراً خطيراً في استقطاب الإرهاب من كل دول العالم لدفعه باتجاه سوريا والعراق. فقد فتحت حدودها ومعسكراتها وقدمت كل أنواع الدعم اللوجستي للمجاميع الإرهابية، لاسيما وإن هؤلاء هم أصحاب مشروع ظلامي يدفع إلى مزيد من التخلف. فقد اختطفوا وحرقوا الثورات العربية عن مسارها الحقيقي في التغيير الجذري والحقيقي، فهناك من يرى أن العالم الغربي يعيش حالة ثورة في العلوم والتكنولوجيا ونحن نعيش ثورات سياسة تريد أن تعيد الأمة الإسلامية إلى الخلف عدة قرون^(٨).

وهذا التوجه الخطير جاء بعكس ما يصرح به بعض عرابوا هذا الاتجاه وهو رئيس الوزراء الحالي أحمد داود أغلو في العمل على تصفير المشاكل مع دول الجوار^(٩)، وهذا يعكس هشاشة المشروع الإسلامي التركي وتغلغل أصحاب المشروع التغريبي في تركيا لأن هذا الاتجاه لا يصب إلا في مصلحة الكيان الصهيوني والغرب ويلحق الضرر البالغ في العالم الإسلامي.

وفي المقابل هناك تجربة سياسية إسلامية جاءت عن طريق ثورة إسلامية ذات مشروع حضاري متكامل لإنقاذ العالم الإسلامي* وهذا المشروع يحمل رؤية سياسية واقتصادية وثقافية إسلامية شاملة أنبثق من الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩. وبالرغم من التكالب الإقليمي والدولي على هذه التجربة من أعداء الإسلام وبخاصة من الجماعات المتطرفة التي تحولت إلى أدوات لتدمير الأمة الإسلامية

وقتل أي مشروع نهضة أو إصلاح لحالها المتردي منذ عدة قرون .

ب- التخلف الاقتصادي وضياح فرص التنمية

في البدء لابد من التفريق بين مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي . لأن هناك خطأ شائع لدى كثير من الباحثين الذين يشيرون إلى حصول تنمية شاملة أو اقتصادية في الدوله س أو ص ، ولناخذ العراق مثلاً ، فهو لم يشهد أي عملية تنمية حقيقية بمعنى التغيرات الجذرية في الواقع الاجتماعي والفكري والسياسي والتكنولوجي ومن عمليات الإنتاج وبالاعتماد إلى الذات في أحداث تنمية اقتصادية تبدأ بتطور الصناعة وبناء القاعدة الصناعية التي تخدم القطاعات الأخرى الزراعية والخدمية والتجارة والنقل ... الخ . لأن من يركب قطار التنمية لن ينزل منه ولم تتوقف مسيرته لأنها عملية تراكمية تدفع إلى التقدم العلمي والتطور الحضاري ربما تبطأ هنا أو تتأخر هناك ولكن عجلتها تدور إلى الإمام دائماً.

أما عن ما حصل في السبعينات بعد الثورة النفطية الأولى عام ١٩٧٤ في أسعار النفط وفي عام ١٩٧٩ فهي ليست تنمية بل هي أموال النفط تم إنفاقها على نشاطات صناعية وتجارية وزراعية وسياحية وعمرانية وشكلت نمواً اقتصادياً ، سرعان ما يتعثر بمجرد أن تنهارت أسعار النفط ، أو عندما تحجب الحلقات التكنولوجية المهمة لتطويره من الخارج . فهي بإيجاز عملية استيراد للتنمية الفوقية ، أي أخذ قشور التنمية ومظاهرها وليس جوهرها ، ولعل هذا ما حصل في معظم الدول الإسلامية مع اختلاف درجة التبعية للدول الاستعمارية التي لم نرى

منها سوى ثالث التخلف وهو (الجهل والمرض والفقر) وهذا الثالث يلخص عمق مشكلة العالم الإسلامي لأنه ناتج عن تردي وضع التعليم والصحة والاقتصاد وعندما تمردي هذا الأركان الثلاثة فالدولة ستواجه مشاكل كبيرة ومعقدة تتعقد بمرور الزمن ، بسبب التطور العالمي السريع والنمو السكاني الكبير وتنوع وتعدد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية التي يقابلها شحة في الموارد وتدهور في البيئة .

وبعد التحرر من السيطرة الاستعمارية المباشرة وقفنا في فخ الشعارات والدعوات للتنمية وتبين أنها مزيفة ولا تعدو كونها مخدر للشعوب بدلاً أن تكون أدوات للتغيير وفي ظل حكومات وقيادات متخلفة وفاسدة ومرتبطة بالقوى الاستعمارية وبالإمبريالية العالية تحول ثالث التخلف إلى اخطبوط كبير من الفساد الإداري والمالي وتخلف العمل الإداري وتسلبت العناصر غير الكفؤة وغياب دور المؤسسات والتدهور الأمني وتردي المستوى العلمي والتكنولوجي ومصادرة الحريات الفكرية والسياسية والإعلامية التي كانت تتمتع بها الشعوب الإسلامية قبل تسلط الانقلابات العسكرية على الدول الإسلامية ، وهدرت الأموال وضيعت فرص التنمية التي توفرت بعض جوانبها وبخاصة أموال النفط والموارد الأخرى . وقد عبر عنها أحد الباحثين أن التجارب المجترئة والآنية في تطوير حلقة انتاجية واقطاع اقتصادي معين كانت لها آثار سلبية كبيرة. فهي ليست مجرد ضياح فرص التنمية في الماضي وإنما أصبحت معطياتها وتداعياتها تهدد المجتمعات الإسلامية في الوقت الحاضر بنمط من تنمية الضياح نتيجة لتراكم مشكلات هيكلية مزمنة ،

وإفراز إشكاليات اجتماعية معقدة ، وبروز أوجه خلل متعددة ، أخذت جميعها في التفاقم تدريجياً^(١٠) .

ولعل الأموال التي دخلت إلى خزينة الدول العراقية خلال المدة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٤ تجاوزت ٨٠٠ مليار دولار وهي مبالغ هائلة لو أحسن استثمارها على وفق استراتيجية للتنمية الشاملة. لأخرجت العراق من النفق المظلم الذي دخله منذ عام ١٩٧٩. ولكن سوء إدارة هذه الأموال وضعف الأداء السياسي والإداري أدى إلى انتشار الفساد الذي أسس للخراب الإداري والمالي والاجتماعي والاقتصادي الذي سيثقل كاهل الحكومات القادمة التي تهدف إلى إخراج العراق من مشكلاته السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية .

بالرغم من تراكم المشكلات والمعوقات للتنمية الاقتصادية في دول العالم الإسلامي إلا أن بعض دوله وبحكمة وعظمة شعوبها وقياداتها الكبيرة أن تخوض تجارب للتنمية الشاملة منذ عدة عقود ومنها تجربة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وبالرغم من الحصار الشامل علمياً وتكنولوجياً واقتصادياً استطاعت أن تؤسس وتبني أركان ركائز حقيقية للتنمية في جميع المجالات حتى استطاعت أن تبني مشروعاتها النووية للأغراض السلمية ، وبناء مشروعاتها الفضائية وتطويره في مجال الاتصالات والمعلوماتية والبحث الفضائي واستكشاف الفضاء. فهي تطلق الأقمار الصناعية، وقامت بتجربتين ناجحتين بإرسال مركبتين فضائيتين وعادت إلى الكرة الأرضية بالاعتماد على جهودها الذاتية ومساعدة بعض الدول الداعمة للمستضعفين والمناهضة للهيمنة الأمريكية - الغربية

التي لا هم لها سوى نهب وسلب خيرات وموارد العالم الإسلامي ، كما استطاعت الجمهورية الإسلامية من أن تحقق تقدم كبير في مجال الصناعات وبخاصة العسكرية وخاصة في مجال الصواريخ والطائرات المسيرة بدون طيار وهي تنم عن تقدم علمي وتكنولوجي في المجال العلمي وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات ، ولعل هذا الطريق السليم الذي سلكته إيران في مجال اهتمامها بالعلوم والتكنولوجيا وهو طريق التنمية الصحيح الذي اعتمد على تنمية الموارد البشرية وهي أداة التنمية وهدفها .

كما أن للتجربة الماليزية والأندونيسية وتجارب عدد من الدول النامية غير الإسلامية من نجاحات كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة مثل كوريا الجنوبية والصين وتايوان وسنغافورة هذه الدول استطاعت أن تنقذ بلدانها من برائن التخلف لاسيما بعد إصلاح أنظمة التعليم فيها لمواكبة التطورات العالمية وتلبية متطلبات التنمية وبخاصة المخرجات العلمية والتكنولوجيا الحديثة وتعزيز المجالات التطبيقية لكي تحول المعارف النظرية في المجالات الهندسية والطبية والزراعية إلى تكنولوجيا يمكن ممارستها في حقول العمل اليومية.

ج- تردي الوضع الاجتماعي

تعد القيم الاجتماعية والواقع الخدمي الاجتماعي ذا تأثير كبير في عملية التطور الحضاري وهذا ما يعبر عنه بضرورة التنمية الاجتماعية. ولعل التغيير في هذا الجانب يعد أساساً للتنمية الشاملة بحيث يشكل التغيير في منظومة القيم الاجتماعية أساساً لنجاح التنمية ، لأن ترسخ القيم الاجتماعية

المتعايشة مع التخلف لعقود طويلة يصعب تغييرها ولهذا فمرحلة النهوض الحضاري والثقافي والعلمي ستواجه صراع كبير مع القيم المتعايشة مع التخلف .

أن مظاهر التخلف في الدول الإسلامية كثيرة ، ومنها النمو السكاني الكبير ، وارتفاع نسبة السكان من فئات صغار السن مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعالة على السكان في سن العمل ومتوسط دخل الفرد وحصّة الفرد من الخدمات الصحية والتعليمية ولكن لضيق مساحة البحث لا يمكن دراسة هذه المؤشرات بشكل تفصيلي. ولكن عند الاطلاع على تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٤ تتضح أن نسبة كبيرة من الدول الإسلامية مازالت تعاني من تخلف في هذه المؤشرات مقارنة مع الدول المتقدمة والدول الحديثة التصنيع ، وتبين انخفاض معدلات العاملين في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات والإدارة والسياحة وارتفاع نسبة العاملين في الزراعة ، ومازالت الشعوب الإسلامية تعتمد المبادئ والأسس القديمة والمتخلفة في الإنتاج .و تستخدم الأنظمة الإدارية التقليدية والوسائل البدائية في الإنتاج الصناعي ، فضلاً عن سيادة النظم السياسية الاستبدادية التي تعتمد نظام القزاة والقبلية أو الطائفية .

لم يعد إثبات التخلف ومؤشراته عصية على الباحثين لأن كل ما وصلنا إليه منه تبعية وتردي في الأوضاع الصحية والتعليمية والخدمية والتكنولوجية هي واقع مريع تعيشه معظم الدول الإسلامية ، وحتى الدول التي تطورت فيها الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنية التحتية وارتفع فيها معدل دخل الفرد بشكل كبير مثل الدول النفطية في الخليج العربي لم

يتغير واقعها الثقافي والقيمي لأن ما موجود من تطورات جاءت بأستيراد هذه الخدمات بمكوناتها المادية والبشرية وارتفاع الدخل مرتبط بأسعار النفط التي ترتبط بالمتغيرات السياسية والجيوبوليتيكية العالمية والمضاربات التجارية في سوق النفط العالمية عن طريق التلاعب بالخيرين الاستراتيجي والتجاري الغربي الذي تتجاوز كميته ٥ مليار برميل ، فهذه الدول تستطيع أن تفرق السوق بالنفط ((أي تزيد العرض)) وتبيع بأسعار عالية ثم ما أن تلبث أن تنهار أسعار النفط تعوض هذا الخيرين وتحقق الفائدين الأرباح من بيع كمية من الخيرين التجاري بأسعار مرتفعة ، ثم تستفيد من انهيار وانخفاض الأسعار لأنها تستهلك أكثر من ٤٠ مليون برميل يومياً ، فضلاً عن تحقيقها لأهداف سياسية وجيوبوليتيكية تلحق الضرر بالدول النفطية وخاصة المعادية لها ولشاريعها كما حصل في التراجع الكبير في أسعار النفط من ١١٠ دولار للبرميل إلى ٤٧ دولار وذلك لتوجيه ضربة قوية للاقتصاد الروسي لأن روسيا أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي في العالم .وتعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز في تمويل مسيرتها التنموية الكبيرة إذ تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الروسي سنة ٢٠١٣ (٢ ترليون دولار) ويتوقع ان يزيد على ٣ ترليون دولار سنة ٢٠١٦ .

يجب أن يدرك صاحب القرار السياسي والتخطيطي في أي بلد يريد تحقيق التنمية بأنها ليست عملية اقتصادية فقط ، بل هي عملية حضارية شاملة بكل أبعادها وتحدياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وإذا كنا نعيب على الدول

المتقدمة بعض القيم والسلوكيات التي أفرزها التقدم العلمي والحضاري. فأن مشكلتنا في العالم الإسلامي أكثر تعقيداً، لأننا فقدنا التطور العلمي والتكنولوجي وأصبحنا في تبعية للدول المتقدمة وفي الجانب الثقافي والقيمي مازلنا أسرى إلى كثير من القيم والعادات والسلوكيات البالية ومازلنا نركن إلى مؤسسات متخلفة وقيم ذات أدوات قمعية وظلامية وتمارس الازدواجية في بعض الأمور، مثلاً تدعوا إلى الانفتاح والتطور الثقافي والعلمي ونحارب ونهمش أصحاب الفكر التنويري الرافضون للقيم والسلوكيات الاجتماعية المترسخة مع التخلف والتبعية، ولهذا فحتى عندما يحصل تغير اجتماعي شكلي فأن آليات ووظائف أدوات التخلف مازالت تعمل بشكل فعال ولهذا ينبغي أن يكون التغير الاجتماعي إيجابياً في الشكل والجوهر، بمعنى آخر يجب أن نضع مخطط وأهداف ومعايير لتقويم حركة التغير على وفق ما يخدم مسيرة التنمية الشاملة أو مسيرة التطور الحضاري وإلا فأن نتاج التغير الاجتماعي ستكون سلبية ومعوقة لعملية التنمية وحتماً سيحصل صراع بين أصحاب القيم والسلوكيات الاجتماعية البالية القديمة وبين أصحاب الفكر التنويري والقيم والسلوكيات الاجتماعية البالية القديمة وبين أصحاب الفكر التنويري والقيم والسلوكيات المثالية التي يمكن أن تحقق التنمية الشاملة والتطور الحضاري. وهذا الاتجاه سوف لن يكتب له النجاح إذا لم تخلق مؤسسات وتغير مناهج وطرق حياة مؤسسات أخرى قديمة تبدأ من الأسرة والعشيرة والمؤسسات الدينية والمؤسسات التعليمية ومناهجها ورسالتها ورؤيتها،

فعلى سبيل المثال أن هذه المؤسسات في السعودية هي نتيجة فكر متطرف ومتخلف عمره أكثر من ٢٠٠ عاماً، ولكنه أخذ يسري في جسد العالم الإسلامي (بدعم سياسي ولوجستي عالمي وبالذات غربي) وهو يرفض هذا الفكر وقيمه جملة وتفصيلاً، ولكن اليوم يستخدمه في خدمة مصالحه لتمزيق العالم الإسلامي، فالفكر الوهابي أصبحت نتيجة مؤسسات كاملة ومدعومة أبرزها المؤسسات الدينية والتربوية والتعليمية والإعلامية وأصبحت البنية الاجتماعية للسعودية مستشرية في هذا الفكر المتطرف الذي أصبح مرفوض عالمياً وإسلامياً، إلا من قبل أعداء الإسلام والأمة الإسلامية. وهنا يبدأ الصراع في مجال التغير وبخاصة في السعودية بين أصحاب المشروع الحضاري والثقافي الإسلامي الحقيقي من داخل السعودية وخارجها، ويتضح أن أصحاب هذا المشروع داخل السعودية لا حول ولا قوة لهم أمام مؤسسات كبيرة بأموالها وأعلامها وسطوتها السياسية والدينية والتخلف الاجتماعي الذي خيم على الشعوب والمسلمين الذين سيطرو عليهم هذا الفكر الهدام الذي يحكم قبضته على أهم الدول الإسلامية من حيث المكانة الدينية لما يتمتع به من رمزية من وجود الكعبة المشرفة والمدينة المنورة فيها، وللأسف أصبحت تقود المشروع الظلامي التكفيرى الذي سرى في جسد الأمة الإسلامية. بحيث لم تخلق دولة إسلامية من أصحاب هذا الفكر الدموي الذي ترعاهم وتحركهم أجهزة المخابرات العالمية صوب الأهداف التي تريدها وتختارها لأسباب سياسية وسترراتيجية

تخطط لها لتتمكن من أحكام قبضتها على العالم الإسلامي وتقتل مشروعه الحضاري من الداخل .

وحتى الأصوات الواعية والشريفة في السعودية التي أخذت تواجه هذا المشروع التكفير المتطرف مازالت تواجه معوقات ومشاكل كبيرة جداً بسبب البنية الاجتماعية والسياسية للمملكة السعودية حيث تشابك مصالح المؤسستين الدينية والسياسية في بقاء الوضع الحالي والتغيير يجب أن يكون شكلي وبطيء جداً بحيث تتم محاربة المتطرفين جداً والخارجين عن سطوة أو سيطرة هذا الاتجاه في السعودية. وبمعنى آخر أن معالجة النتائج سوف لن يستخدم أصلاً في داخل العالم الإسلامي أو خارجه ، ولهذا يجب أن يكون التغيير جدياً وشاملاً ويبدأ من الأسرة السعودية والنظام التعليمي ومناهجه ومن المؤسسات الإعلامية ودورها بعد أن تتفق المؤسستين السياسية والدينية في السعودية لمحاربة هذا الفكر في مهده لكي تظهر أجيالاً بعيدة عن التطرف والغلو الذي انتجت أشكالاً وألواناً من الإرهاب على مدى ثلاثة عقود (القاعدة وطالبان وداعش والنصرة وبوكو حرام وحركة الشباب الإسلامي وغدا جيش المجاهدين ... الخ). وها هي اليوم تريد أن تقفز على السعودية لتبتلعها وهذا أمر يسير جداً جداً بعد تأسيس داعش في العراق وسوريا (الكيان الصهيوني الجديد) الذي انتجه الغرب بالتحالف مع أصحاب المشروع التكفيري الظلامي.

ولعل هذا أهم أسباب ظهور ما يسمى بالتحالف الدولي ضد داعش ، وهو لخوفهم من تهديد الأردن

والسعودية التي يمكن القفز عليها بليلة سوداء لأنهم يمتلكون أحدث السيارات والعربات والأسلحة ، فضلاً عن وجود القاعدة الشعبية الكبيرة التي تؤمن بهذا الفكر المتطرف وبالتالي ستنقلب الأمور على المؤسستين السياسية والدينية في السعودية . وستحل محلها جماعات ووحوش لا تعرف من القيم والمبادئ الإنسانية إلا القتل والذبح والتخريب والدمار ... الخ . وسوف تهدد مصالح الغرب النفطية في الخليج العربي ، وهذا ما لم يرغب به داعمو داعش لأنهم أرادوها أداة لزرع الفتن والأضطرابات وحروب الاستنزاف داخل الدول الإسلامية، ولكن عندما أصبح غولاً يهدد مصالحهم سوف يفكرون في احتوائهم بأدوات وأموال إسلامية لتزيد العالم الإسلامي تنحراً وانقساماً وتقاتلاً وتفككاً .

يعبر علماء الاجتماع عن هذا التغيير السلبي بالانحراف الاجتماعي ، الذي يعمق الصراع والتنافس الذي سيكون ذات طابع سلبي وتدميري ، وسار على هذا التوصيف عدد من السيكلوجين واعتبروا مثل هذا التغيير مرضاً اجتماعياً يضعف التماسك ويؤدي إلى انحرافات اجتماعية عن الأنماط السوية وعبر عنه الباثولوجيا الاجتماعية والمرض الاجتماعي^(١١) ، ولعل التطرف والإرهاب والتكفير أخطر الأمراض التي تصيب الجسد الإسلامي ، وهذا يدفع باتجاه التفكك الاجتماعي والحروب الرابعة التي تحصل بين أبناء الدولة الواحدة ، على أسس طائفية أو عرقية أو عشائرية أو مناطقية... الخ ، وهو هدف نظرية الدولة الفاشلة لـ ((ماكس مانوارينج))^(١٢) .

د- تردّي الوضع العلمي والتكنولوجي

أن الأمة الإسلامية منذ قرون عديدة وهي تترزح تحت وطأة الاستعمار والسيطرة الأجنبية والحكومات الدكتاتورية، التي عمقت مشاكل هذه الأمة بمزيد من التخلف الثقافي والعلمي والتكنولوجي لأن هذه الجوانب هي الأدوات الحقيقية لأي حركة إصلاح أو تنمية أو تقدم حضاري، فبعد ثلوث الفقر والجهل والمرض الاستعماري تحول إلى اخطبوط من الفساد والدكتاتورية وقمع الحريات وغياب المؤسسات والتجارب التنموية الفاشلة التي عمقت الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي التي تخلفت كثيراً عن الركب الحضاري العالمي وبخاصة في بعده العلمي والتكنولوجي الذي يشكل طوق النجاة لأي أمة. حتى تستطيع أن تعيش في عالم تسوده الصراعات السياسية والاقتصادية والجيوسياسية بشكل وحشي لاسيما بعد أن هيمنت الولايات المتحدة التي يسندها الغرب على العلاقات الدولية، بعد أن أسست مؤسسات مالية واقتصادية وسياسية تعمل لصالحها، فضلاً عن القديمة لتتحكم في الوضع الدولي، مما حول الدول الإسلامية ساحة أو أدوات في هذا الصراع والتنافس المحموم في كل المجالات الخاسر الأكبر فيه هي الدول المتخلفة عن الكرب الحضاري والعلمي العالمي.

هناك سؤال يطرح نفسه لماذا تتقدم الشعوب والأمم الأخرى مثل (الصين والنمور الآسيوية والهند ودول شرق أوروبا ودول أمريكا اللاتينية). ولكن معظم الدول الإسلامية مازالت تترزح تحت ظروف التخلف

العلمي والثقافي؟ فالأولى وضعت استراتيجيات شاملة للنهوض الحضاري والتنمية الشاملة، فقد وجدت أن مفتاح الحل في الاهتمام بالجانب العلمي والتكنولوجي فوضعت استراتيجيات لإصلاح أنظمتها التعليمية على وفق ما تطلبه مسيرة التنمية وسوق العمل لديها، أما الدول الإسلامية فهي مازالت بعيدة عن مسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي اختطته دول العالم فهي تعاني من ارتفاع نسب الأمية، فالكثير من الدول الإسلامية مازالت شعوبها تعاني من الأمية العلمية وحتى الشرائح المتعلمة تعاني من الأمية المعلوماتية وترتفع فيها نسبة الأمية على ٢٥% من سكانها وأكثر من ٥٠% من الباقيين لم يحصلوا على تعليم أعلى من المستوى الثانوي، كما أن المستوى النوعي للتعليم الذي يخدم مسيرة التنمية والتطور التكنولوجي مازال نظرياً ولا يلبي حاجة أسواق العمل. فلوا حصينا عدد الاختراعات في الدول الإسلامية ومقارنتها مع الدول المتقدمة والحديثة التصنيع سنجد فرقاً كبيراً لصالح الدول المتقدمة.

أن عدم الاهتمام بالتعليم والتربية في الوطن العربي وضعف الإنفاق على البحث والتطوير هي أبرز عوامل تدهور هذا القطاع الحيوي، أن عصب التنمية هو تنمية قطاع الصناعة وهذا القطاع يحتاج إلى الخبرات والمهارات العالية والكوادر المدربة والتي تتقن التعامل مع التكنولوجيا، كما أن تطور هذا القطاع سيكون محفزاً على الإبداع والاختراعات وسوف تنقل تجربة النجاح الصناعي إلى خدمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، واعتبر الاستثمار في الإنسان من أهم عوامل زيادة الإنتاج مقاساً بإنتاجية

العامل ، لأن العامل الماهر والمسلح بالعلم والخبرة والمتدرب على استخدام التكنولوجيا الحديثة هو أحد ركائز عملية التنمية والتقدم الحضاري .

٢- التحديات غير التقليدية

أ- التحديات البيئية

أن أكبر تركبة خلفها الاستعمار في دول العالم الإسلامي هو استنزاف مواردها وخيراتها بدون أن يمارس عملية التنمية المستدامة، أو وضع أسس للتنمية، مما أدى إلى استنزاف الموارد وتدمير البيئات بدون معالجة الآثار السلبية التي أفرزتها عمليات استغلال خيرات وموارد الدولة الإسلامية، وأن خطورة تدهور البيئات الطبيعية في العالم الإسلامي سينعكس على تفاقم مشاكل الفقر والبطالة والحرمان وغياب الأمن المائي والغذائي، لأن مشاكل الجفاف والتصحر وندرة المياه وتلوثها وانجراف التربة وتعريتها وقلة المراعي وتراجع مساحات الغابات، إذ أخذت الموارد المائية في معظم الدول الإسلامية تتعرض للشحة والتلوث بشكل خطير جداً .

بعد استنزاف الموارد والثروات الطبيعية والاقتصادية أبان الفترة الاستعمارية، وبدون معالجات لمشاكل البيئة ازدادت سوءاً وتدهوراً أبان الحكومات الوطنية. التي لم تدمر البيئات والموارد فقط كما تم في العراق عندما جففت أهوار العراق وأحرقت وجرفت بساتين النخيل والغابات في جنوب وشمال العراق، بل أمتد الدمار إلى البيئة البشرية إذا تم تدمير الموارد البشرية بسبب تردي مستوى الخدمات الصحية والتعليمية . وأصبحت المناطق الريفية تعاني من التخلف وتردي مستوى الخدمات

الأمر الذي أدى إلى هجرة الملايين من سكان الريف إلى المدن والمناطق الحضرية التي تكسبها معظم الثقل السكاني. الأمر الذي أدى إلى تدهور البيئات الحضرية حيث زادت فيها مشاكل السكن وكثرت العشوائيات ومدن الصفيح، واختنقت بالأزدحامات والعجز المستمر في الطاقة الكهربائية وشحة المياه الصالحة للشرب انتشر التلوث المادي والهوائي والمائي. فضلاً عن نزيف العقول والخبراء الذين هجرتهم الانظمة الشمولية.

أن النمو السكاني العالي في الدول الإسلامية يعد أبرز معوقات التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة، وذلك بسبب تردي الوضع الصحي والتعليمي لهذه الكتل البشرية الهائلة التي تحولت إلى عبء كبير على دولها، مما أدى إلى إهمال البيئة بمكوناتها ومواردها على اعتبارها أنها مسألة ثانوية، كما أن لغياب مفهوم التنمية المستدامة التي يقصد بها مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحفظ حصة الاجيال القادمة من الموارد الطبيعية. وهذه الحصة لا تحفظ إلا بأجراء تنمية حقيقية وشاملة لأن ما يتم تنميته سيؤسس قاعدة صناعية وزراعية وخدمية تحفظ للأجيال فرحتهم في استثمارها وتطويرها، وللأسف هذا ما لم يحصل في معظم الدول الإسلامية .

ومما يفاقم مشكلات البيئة في العالم الإسلامي هي الآثار السلبية الهائلة التي تركها مشكلتي الاحتباس الحراري والتغير المناخي. التي أخذت تظهر تداعياتها في معظم دول العالم الإسلامي الواقعة في المناطق المدارية وشبه المدارية الصحراوية، ومعظم دول العالم الإسلامي تقع في هذه المناطق التي أخذت تعاني

من الجفاف وشحة الأمطار وجذب الأرض وفقرها وندرة المياه وتلوثها ، وهذه المشكلة سببها الدول المتقدمة الصناعية التي تساهم بنسبة كبيرة تزيد على ٦٠% من التلوث العالمي بغازات الاحتباس الحراري في العالم ، وبسبب إمكانياتها التكنولوجية والفنية والصناعية وظروفها الطبيعية تمكنت من معالجة كثير من مشاكل البيئة فيها ، أما الدول الإسلامية فهي ضحية هذا التلوث لضعف إمكانياتها المالية والفنية لمعالجة هذه المشكلات ، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة أكبر ملوث للغلاف الغازي في العالم ولكنها ترفض التصديق على الاتفاقيات الدولية الرامية إلى تقليل الاحتباس الحراري وحفظ معدلات التلوث لأن ذلك سيكلفها ثمناً اقتصادياً ومالياً لمعالجة مشاكل التلوث التي تسببها .

ب- التحديات الأمنية والنظريات الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية

لعل تفاقم المشكلات الأمنية والعسكرية يعد أخطر ما يهدد الدول الإسلامية ، وبسبب خطورة هذه التحديات إلى كونها تعود تنبع من داخل الأمة الإسلامية ، فالدول الإمبريالية التي لم يغيب عنها موضوع المحافظة على أمن إسرائيل وإبقاء الدول الإسلامية متخلفة عن الركب الحضاري العالمي لكي تبقى أسواق لتصريف إنتاجها ومصدر للمواد الأولية .

أن تزايد الحاجة إلى الطاقة يسير بشكل مضطرب فبعد أن كان العالم يستهلك نحو ١٠ مليون برميل نفط مكافئ يومياً عام ١٩٠٠ أصبح يستهلك ١٩٣ مليون برميل سنة ٢٠٠٠^(١٣) ويتوقع أن يزداد

الاستهلاك العالمي أكثر من ٢٥٠ مليون برميل سنة ٢٠٢٥ ، واشتداد الصراع حول المناطق الحيوية في العالم الإسلامي الغنية بالنفط أو التي تتمتع بمواقع استراتيجية تؤثر في صراع القوى الكبرى والعظمى في العالم ، وتحولت معظم دول العالم الإسلامي ساحات للصراع الدولي .

لقد أحتلت الدول الإسلامية موقعاً استراتيجياً في النظريات الجيواستراتيجية العالمية بحسب نظرية الأطراف لـ (سبيكمان) فأن جميع الوطن العربي والعالم الإسلامي يقع في منطقة الرم لاند Rim Land ومن يتحكم بها يستطيع أن يسيطر على الجزيرة العالمية وبالتالي على العالم كله ، خاصة وأن هذه المنطقة غنية بمواردها الاقتصادية لاسيما بالطاقة .

أن تفاقم الصراع الدولي أبان الحرب الباردة بين القوتين العظميتين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أدى إلى استهداف كثير من دول العالم الإسلامي التي استفادت من هذا الصراع في بناء قوتها العسكرية مما جعل الولايات المتحدة يساورها القلق من بعض هذه الدول التي صنفها بأنها دول مارقة أو دول شريرة وهذا التوصيف هو حسب المعايير الأمريكية ، لكي تجد لها ذريعة لاستهداف هذه الدول من أجل حفظ أمن الكيان الصهيوني وهذه الدول هي ((إيران والعراق وسوريا وليبيا واليمن والسودان وكوريا الشمالية)) وفي مقابل هذه الدول هناك دول عربية وإسلامية أصبحت تابعة للولايات المتحدة والغرب بشكل كبير جداً ، وهي ((السعودية وقطر والبحرين والأردن ومصر وتركيا وباقي دول الخليج العربي .

خطط خبراء الاستراتيجية لخلق مزيد من التفتت والصراع والحروب بين الدول الإسلامية وكانت بداية هذه الخطط هو إشعال الحرب بين الجمهورية الإسلامية والعراق التي استمرت ثمان سنوات وقامت بتغذيتها الولايات المتحدة والغرب ((وعرب الاعتدال)) المعادي لمحور الممانعة والمقاومة للمشروع الصهيوني - أمريكي . وكان هذا تطبيق لنظرية الاحتواء المزدوج لأنطواني ليك ومارتن اندك^(١٤) . ثم جاء مخطط الجهاد الإسلامي حيث قامت أجهزة مخابرات السعودية والولايات المتحدة وباكستان بتجنيد الشباب العربي للقتال في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي . وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانحيار المنظومة الشرقية أو الكتلة الاشتراكية ((الشيوعية)) ظهرت نظريتي : نهاية التاريخ لفوكاياما الذي يريد أن يقنع العالم بتغلب الإيديولوجية الرأسمالية الليبرالية وفشل باقي الإيديولوجيات ، وهذا الطرح نحن لا نؤمن به لأن نهاية التاريخ ستكون بظهور الإمام الحجة ((عج)) الذي سيقم دولة العدل الإلهية ، وليس في زمن العولمة والهيمنة والتسلط الأمريكي على شعوب العالم . وافتتحت زمن العولمة والنظام الدولي الأحادي القطبية بأول حرب على العالم الإسلامي بشن الحرب على العراق في عام ١٩٩١ التي تمخضت عن تدمير الدولة العراقية وحصل مزيد من التفرق والتنافر بين الدول العربية والإسلامية بين مؤيد لاجتياح الكويت ورافض . مما أدى إلى تفاقم العلاقات بين الدول العربية والإسلامية .

ثم جاءت نظرية صراع الحضارات لصامويل هنتكتون ، الذي بنى فرضيات نظريته على أن الصراع

العالمي القادم سيكون صراعاً حضارياً (دينياً) ، وبخاصة بين الحضارتين الإسلامية والغربية وكل هذا التوجه هو خوفاً من الإسلام الحقيقي ولهذا استمر المخطط الغربي ضد العالم الإسلامي وضد الإسلام كفكر إيديولوجي متكامل لمعالجة كل مشاكل الحياة . ومتطلباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولهذا ابتكروا فكرة الجهاد الإسلامي الذي حولوه إلى الإرهاب الذي أخذ يستهدف الدول الإسلامية على أسس طائفية أو قومية أو عشائرية لخلق مزيد من الفتن والمشاكل بين الدول الإسلامية وفي داخل كل دولة ، وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة من تغذية الأفكار المتطرفة ودعم الجماعات الإرهابية ودفعها باتجاه الدول الإسلامية من خلال استغلال التنوع الديني والطائفي والمذهبي والقومي . فهي التي ساعدت وعملت على تأسيس حركة طالبان المتطرفة ثم القاعدة ثم حولت القاعدة إلى قواعد وتنظيمات مختلفة تدعمها لوجستياً وأمنياً وعسكرياً وحولتها إلى آفة تنخر في جسد الأمة الإسلامية . واستخدمتها كسلاح سياسي وعسكري ضد الدول الممانعة والمقاومة للمشروع الصهيوني - أمريكي الرامي إلى تفتيت وتمزيق العالمين العربي والإسلامي ، وللأسف نجحت في دفع بعض الدول الإسلامية (السعودية وتركيا وقطر والأمارات والبحرين) . أن تتعاون معها في دعم الإرهاب وانجاب أجيال وأفواج من الإرهابيين الذين أخذت تحركهم باتجاه الدولة الإسلامية ، كما حصل في العراق وسوريا وليبيا واليمن ومصر وباكستان وأفغانستان . ولعل ما كشفتته المنظمات السرية التي تتحكم بالعالم ، وبالتحديد ما يحاك ضد العالم

الإسلامي، بصفته العدو الأول للصهيونية والغرب هو خطير جدا لانه يهدف الى تدمير العالم الاسلامي بالفتن والصراعات والتطرف ورفض الآخر والحروب الاهلية. وأصبح الإرهاب أهم أسلحة الولايات المتحدة في تنفيذ مخططاتها وأصبحت الدول الإسلامية تعيش في حالات من الصراع بكل أشكاله ، وبدأت مرحلة جديدة من الاستراتيجية الأمريكية وهي تطبيق مفهوم نظريتي الفوضى الخلاقة والدولة الفاشلة .

أن أول من صاغ مفهوم (الفوضى الخلاقة) في معناه السياسي الحالي هو ((مايكل ليدين)) العضو البارز في معهد ((أمريكا انتربرايز)) واعتبر هذه النظرية مشروع التغيير الكامل في الشرق الأوسط الذي أعده عام ٢٠٠٣ ، ارتكز المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة وفقاً لاستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء^(١٥) . ان عمر الفوضى لم تكن خلاقة وبناءة وإنما أساس للتدمير والهدم ، وهذا ما يحصل في الدول الإسلامية فقد نشروا الإرهاب في إفريقيا وفي جنوب شرق آسيا وفي روسيا وفي كل العالم القديم حتى تكلت الجهود الأمريكية - الصهيونية بتأسيس ما يعرف بدولة داعش الإرهابية وهي ليست دولة ولا إسلامية ، لأن الدولة تتكون من أرض وشعب أصلي سكن هذه الأرض، وحكومة تمثل هذا الشعب وتمثل سيادة الدولة، وهي ليست إسلامية لأن الإسلام بريء من جرائم هذه العصابات التي تريد بناء دولة على غرار الدولة الصهيونية في فلسطين وبمساعدة الغرب .لقد تردد كثيراً في وسائل الإعلام الغربية وعلى لسان

المسؤولين في هذه الدول وعلى لسان بان كي مون رئيس الأمم المتحدة أن سوريا ستتحول إلى دولة فاشلة^(١٦) ، التي جاء بمبادئها ((ماكس مانوارينج)) المحاضر في معهد الدراسات الاستراتيجية بكلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي ، ويسمها أيضاً بالجيل الرابع من الحروب وهي حروب أبناء الوطن الواحد على أسس طائفية أو مذهبية أو دينية أو اجتماعية عشائرية وتتحول الدول إلى دول متناحرة ومتصارعة دينياً أو طائفيًا مفككة اجتماعياً ومنهارة أمنياً وفاشلة اقتصادياً^(١٧) .

أن كثير من الدول الإسلامية أخذت تعاني من الإرهاب ففي نيجيريا أكبر دولة إسلامية إفريقية أخذ جماعة بوكو حرام تمارس الإرهاب وفي إندونيسيا أكبر دولة إسلامية من حيث حجم السكان أخذت جماعة أبو سيف أيضاً تمارس الإرهاب ، ولكن يبقى قلب العالم الإسلامي وهو المثلث الإيراني التركي السعودي. وهناك من يقول مربع العالم الإسلامي بإضافة مصر أن قلب أو وسط هذا المربع أخذ يشعل فيه نيران التعصب والتطرف والفتن والإرهاب، الذي أخذ يدمر كل أشكال الحياة في سوريا والعراق وهما قلب هذا المربع الإسلامي كما أن حافات هذا المربع أخذت تشتعل بنار الإرهاب كما في مصر وليبيا واليمن والسودان والصومال.

فهذا الوضع الخطير حول منطقة الشرق الأوسط إلى مرجل أثني وأصبحت نار الحقد والعصبية تأكل الحجر والشجر، أن هذه النار سوف لن تترك أحد إلا وستحرقه بما فيهم مغذي ومشعلي نار الفتنة ، وداعي الإرهاب .

وما التحرك الدولي أو ما يسمى بالتحالف الدولي لمحاربة داعش ما هو الا رد فعل على انفلات وحش الإرهاب عن سيطرة الدول المغذية له . والتي أخذت تخشى قفزة هؤلاء إلى الأردن والسعودية اللتين تتواجد فيهما قاعدة أو بيئة شعبية متعاطفة ومتعاونة مع قوى التطرف والإرهاب .

مما يعني أن لا أحد سيفلت او ينجو من شرور وأثار قوى الإرهاب ((القاعدة والنصرة وبوكو حرام وجماعة أبو سياف وداعش وأخيراً المجاهدين المعتدلين، الذين سيتم دعمهم بصفتهم ثوار ضد النظام في سوريا وستفتح لهم معسكرات للتدريب والتسليح في السعودية وتركيا والأردن وإسرائيل)). ولكن أخطر ما أخذ يتضح أن أهداف هذا التحالف ما زالت لا تريد القضاء على داعش بل احتوائها وتكسير أطرافها لتبقى جاثمة على صدر العراق وسوريا ولبنان لاستنزاف هذه الدول . وأثبتت الوقائع الميدانية أن أكثر من (٥) مرات قامت قوات التحالف بإنزال الأسلحة والمعدات العسكرية على عصابات داعش بالخطأ؟! كما أنها لم تشارك بشكل جدي في مساندة الحشد الشعبي لا بل أن وسائل أعلام دول التحالف تصف مجاهدوا الحشد الشعبي بالمليشيات المتطرفة (واردوغان يعدده جماعات ارهابية). كما أخذت الولايات المتحدة تنوي تشكيل ما يعرف بالحرس الوطني للمحافظات السنية . وهذه خطوة خطيرة لتقسيم العراق من جهة، وكذلك لإضعاف الجيش العراقي من خلال تقديم دعم عسكري حقيقي للبيشمركة ولما يسمى بالحرس الوطني أو العشائر السنية. وإذا ما تمت هذه الخطوة فأن خروج داعش

من العراق سيتم عاجلاً أم آجلاً على يد أبناء الحشد الشعبي وما يتم هيكلته من قوات الجيش العراقي ، لاسيما وأن عصابات داعش أخذت تنقل معظم اسلحتها الثقيلة إلى سوريا وستركز عملها ضد سوريا . وما تخطط له الولايات المتحدة هو تحويل قسم من أبناء الحرس الوطني المزمع إنشائه في المحافظات السنية للقتال في سوريا ضد النظام، وهذا سيولد ضغطاً هائلاً على سوريا وأن اختلال توازن القوة لصالح الجماعات الإرهابية في سوريا ستؤثر سلباً على كل الوضع العراقي . أن تحالف بعض الجماعات العشائرية المتطرفة مع داعش هي مسألة متوقعة جداً ، كما يحصل في تحالف القبائل مع تنظيم القاعدة وجهة النصر في اليمن ضد الحوثيين وضد أنصار الله وحزب المؤتمر والجيش الوطني اليمني.

ان اخطر ما يخططون له هو انشاء اقليم سني في محافظات الانبار ونيينوى هو تشكيل دولة داعشية مقرا للارهاب العالمي في الشرق الاوسط (كيان صهيوني جديد).ولهذا يجب الوقوف الى جانب الاخوة السنة الرافضون لهذا المشروع الذي سيدمر العراق وسوريا والمنطقة.

مما يؤشر أخطر حلقات تفاقم مشكلات الإرهاب في العالم الإسلامي ، أن سوريا أصبحت تشكل موقعاً استراتيجياً في الصراع الإقليمي والدولي وأهم حلقات محور الممانعة والمقاومة للمشروع الصهيوني - أمريكي ولهذا ينبغي أن لا تمر المخططات الرامية إلى تفكيك عرى هذا المحور جغرافياً. وهذا ما يخططون له من خلال دفع المحافظات الغربية في العراق إلى بناء الحرس الوطني ليشكل قوة هدفها الحقيقي هو

لليدقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية والتطور الحضاري، هذه ملامح زمن العولمة ، لقد كانت إشكالية التخلف والتقدم والتنمية القضية الكبرى التي تشغل تفكير علماء ومثقفوا الأمة ونخبها في بداية القرن العشرين .

وحتى بعد التحرر من الهيمنة الاستعمارية في منتصف القرن العشرين في العالم الإسلامي ، استمرت هذه المشكلات بعد أن فشلت القوى والحكومات القومية والليبرالية والاشتراكية العربية والإسلامية من النهوض بالواقع المتردي للأمة ، ومرت الدولة القومية في مرحلتها العسكرية في النصف الثاني من القرن العشرين بمزيد من الاختلالات الهيكلية في بنيتها الاقتصادية وتجذر التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحولت الدكتاتورية إلى الاستبداد والحكم الشمولي وتحطمت فكرة الدولة ومهامها ووظائفها ، وأتيحت فرصة للإسلاميين من اختطاف ثورات الشباب (الربيع العربي)^(١٨) ، وتحول هذا الربيع إلى خريف وجحيم وخابت آمال الشباب الذين يريدون التغيير. بعد مجيء المتأسلمين الذين زادوا الأمة عناءاً وتشردماً. وساد التطرف والعنف والإرهاب وتجددت الصراعات والفتن الطائفية والأثنية الرامية إلى تفتيت الأمة العربية والإسلامية ، وسادت الأصولية والمذهبية المتشددة التي لا ترى إلا صورة واحدة ، علماً أن مشروع التفتت والحروب العربية - العربية هو جزء من مخطط وسياسات كيسنجر في زمن نيكسون في سبعينيات القرن العشرين. والتي تشير إليها الوثائق التي حصل عليها الكاتب كارانجيا من الزعيم الراحل جمال عبد الناصر إذ تبين أن المخطط هو تفتيت

إضعاف الحكومة المركزية في بغداد. وكذلك استخدامهم في القتال في سوريا ضد النظام في سوريا وهذا سيؤثر بشكل فعال على العراق وسوريا مما سيضعف محور المقاومة والممانعة ، ولهذا ينبغي على الحكومة المركزية عدم السماح ببناء ما يسمى بالحرس الوطني على أسس أثنوية أو على أساس ارتباطها بالمحافظة بعيداً عن الإشراف التام عليها من قبل الدولة والجيش العراقي .

كما ينبغي أن تعمل الدولة العراقية بكل ثقلها لإعادة بناء قواتها المسلحة والأمنية، لاسيما في هذه الظروف العصيبة التي تعصف بالأمتين العربية والإسلامية وأن الجيش هو أهم أعمدة حفظ سيادة الدولة ومقدساتها وبناء القوات المسلحة العراقية بحاجة إلى مساعدة الدول الصديقة المعادية للإرهاب وصانعوه مثل روسيا الاتحادية والصين وإيران .

المبحث الثاني

بناء المشروع الإسلامي لمواجهة التحديات

تحليل استراتيجي للمخططات الصهيونية-غربية
لقد أصبح الوضع الإسلامي أكثر خطورة وتدهوراً وتردياً من جميع الجوانب في زمن العولمة فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وغياب توازن القوى والرعب وحل زمن الهيمنة والتسلط وحلت القوة العسكرية محل الحوار والتعايش والتفاعل الحضاري على مستوى العلاقات الدولية .

وحلت ازدواجية في المعايير بحيث أصبح كل من لا يوافق الولايات المتحدة في مخططاتها ، أما إرهابياً أو خارجاً على القانون أو شريكاً أو مارقاً ، فقد أصبح من يقاوم المحتل إرهابياً. والكيان الصهيوني نموذجاً

المشرق العربي إلى دويلات طائفية متناحرة تسهل السيطرة عليها^(١٩).

لعل مخطط الصهيوني الأمريكي برنارد لويس الرامي إلى تفتيت دول العالم الإسلامي، والذي أطلق عليه البلقنة والامتداد الجغرافي للشرق الأوسط وفي جميع المؤتمرات والبحوث التي نشرها يؤكد على ضرورة قيام الأنكليز بتشجيع القوميات على التمرد للحصول على الحكم الذاتي أو تكوين دويلات طائفية، وكان دائماً يحذر من خطورة الإسلام وتعد أفكاره هي التي ألهمت صاموئيل هنتكتون للخروج بنظرية صراع الحضارات التي تؤكد على أن شكل الصراع العالمي القادم سيكون حضارياً وبالتحديد دينياً وخاصة بين الحضارة الغربية والإسلامية^(٢٠).

أن الوضع الدولي بعد سقوط جدار برلين ١٩٨٩ وتطور الأمور بهيمنة الولايات المتحدة لتفرض نمط الحضارة الغربية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً على شعوب العالم، وبخاصة الإسلامية التي تعاني من الفقر والحرمان، مما كرس الهيمنة والسيطرة الأمريكية على العالم، ولم تستفد من المبادئ والقيم التي جاءت بها العولمة إلا دول إسلامية قليلة مثل ماليزيا وإندونيسيا التي أفادت من سياسات العولمة لتحقيق تقدماً اقتصادياً ملحوظاً. أن البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية في زمن العولمة شجعت أصحاب مشاريع تفتيت وتفكيك العالمين العربي والإسلامي من التحرك لتطبيق مبادئ وأسس نظرياتهم والتي من أبرزها نظرية نهاية التاريخ وصراع الحضارات والفوضى الخلاقة والدولة الفاشلة، وإن تطبيق مبادئ هذه النظريات سيمزق العالم الإسلامي الذي

قسم معظم الدويلات العربية والإسلامية، وزرع فيها الصراعات والتقاتل الممحموم، وتحولت المنطقة إلى مرجل أثني سوف لن يسلم أحد من ناره بما فيها الدول التي دعمت وتعاونت مع الإرهاب والتطرف.

بعد أن نفذت هذه المخططات الرامية ليس إلى تفتيت الأمة الإسلامية بل إلى تدميرها بحروب مذهبية وقومية وعرقية وقبلية وذلك بحسب وضع كل دولة.

أن السبب الحقيقي لتنفيذ مشاريع التفتيت التي كنا نقرأ عنها منذ السبعينيات والثمانينيات، والتي تحولت إلى نظريات وآليات. هو غياب المشروع الاستراتيجي الإسلامي الواعي، الذي يستطيع من التعامل مع المتغيرات الدولية والمحلية والإقليمية ويدخل في كل مرحلة من مراحل التطور الحضاري العالمي بشكل فعال.

ولكن يبقى قليل من الأمل عند هذه الأمة العملاقة التي يشكل سكانها $\frac{1}{5}$ سكان العالم. لأنها تمتلك أيديولوجية متكاملة للنهوض بواقعها، فالإسلام هو فلسفة متكاملة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية واستطاع أن يبني واحده من أكبر الدول في التاريخ وامتلك أرث حضاري وعلمي زاخر، كما أن بعض الدول الإسلامية خاضت تجارب ناجحة في مجال التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية ولو أن بعضها مهجناً من خلال الاستفادة من التجارب العالمية مثل ماليزيا وتركيا وإندونيسيا، وكذلك إيران التي استطاعت أن تخوض تجربة بناء دولة إسلامية عصرية ومتطورة بعد أن أسست لنظام حكم إسلامي يتمتع بقدر كبير من الديمقراطية ووفرت الحريات الفكرية والإعلامية والسياسية

والثقافية ، كما تمكنت من بناء قوة شاملة وقوة عسكرية مهمة من الناحيتين النوعية والكمية، بالرغم من الحصار المفروض على الجمهورية الإسلامية منذ تفجر الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ .

أن التحديات التي تناولناها أدت إلى تغييب هذه الأمة التي تمتلك إمكانات طبيعية وسكانية واقتصادية هائلة ولكن تفرقها وهيمنة القوى الخارجية أدت إلى أن توظف إمكانات العالم الإسلامي التالية في خدمة إعداء الأمة (المحور الصهيوني - أمريكي) :

١- يمتلك العالم الإسلامي مساحة هائلة تمتد في ثلاث قارات ، وتضم هذه المساحة موارد طبيعية واقتصادية هائلة .

٢- يمتلك العالم الإسلامي موقع ستراتيجي خطير يسيطر على أهم الممرات والمضائق العالمية ، والسواحل الطويلة والأرصدة القارية الغنية بالموارد المعدنية .

٣- يمتلك العالم الإسلامي نحو ٨٠% من احتياطات النفط العالي ونحو ٥٠% من احتياطات الغاز الطبيعي العالمي .

٤- تمتلك العالم الإسلامي تنوعاً مناخياً يوفر له إمكانية زراعة جميع المحاصيل وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

٥- أن الأمة الإسلامية تمتلك أكثر من ١,٥ مليار إنسان وهذا الكم الهائل من البشر يشكل نحو ٢٠% من سكان العالم. وهذا الكم الهائل من البشر يمكن ان يوفر له قوة عمل وقوة عسكرية وطاقات بشرية في كل المجالات واسواق كبيرة. ولكن للأسف ان هذه

الطاقات تعاني من الأمية والحرمان والفقر فهي بحاجة إلى التنمية البشرية .

٦- امتلاك المسلم الى طاقة روحية هائلة في مواجهة التحديات عندما يكون مؤمناً حقيقياً، ولعل ثورة الامام الحسين خير دليل على ذلك.

لعل أكبر تحدي أمام إيجاد مشروع استراتيجي وفكر استراتيجي إسلامي ينتشل هذه الأمة مما وصلت إليه من فتن واضطرابات وحروب أهلية وصراعات محلية، حتى أصبح أبناء البلد الواحد والطائفة الواحدة يعيشون حالة اقتتال دأمي ومدمر وبلا هوداة ولسنوات عديدة . وهي متجه إلى المجهول بسبب طبيعة المخططات الجهنمية التي يديرها ويدبرها أعداء الإسلام (١). ومحنة الأمة كبيرة فهي تقاتل بعضها البعض ويكفر بعض أبنائها البعض الآخر ويتعاون أبنائها مع الصهاينة على قتل أبناء جلدتهم ، فأصبحت الأمة تحرق مواردها وإمكاناتها الخاسر الوحيد فيها هو المسلمين ، فضلاً عن كونها تصب في خدمة أعداء هذه الأمة الذي مازالوا يستنزفون مواردها وعمقوا فيها التخلف والتبعية فتحولنا إلى أسواق لتصريف المنتجات الغربية والأجنبية .

هناك سؤال كبير يطرح نفسه . هل تستطيع هذه الأمة أو على الأقل قادتها من رجال سياسة ودين ونخب علمية وثقافية أن تدرك أن هذا التطرف والاقتتال الرهيب لا يخدم أحد والكل فيه خاسر. وأن مصير الدول الإسلامية إلى مزيد من التفتت وبالتالي التبعية والخنوع والخضوع للقوى العالمية المعادية للإسلام وهذا كله بسبب القيادات السياسية . وهناك سؤال آخر مهم لماذا لا يوجد مفكرون ستراتيجيون

يجدون المشاريع والمخططات الاستراتيجية الرامية إلى الهيمنة والسيطرة على العالم الإسلامي ؟. خاصة وإن هذه المخططات ومشاريع التفيت كتب عنها الكثير ولم نجد من يقرأ مخاطرها هذه .

لو نظرنا إلى تجربة الجمهورية الإسلامية الإيرانية كيف استطاعت أن تحدد المخاطر ، وتستثمر نقاط القوة فيها ، وتبني تجربة فنية رائدة في المجالات العسكرية والأمنية. خاصة وأنها تعرض تجاربها الناجحة على الدول الإسلامية للاستفادة منها والعمل على إنشاء منظومة أمنية تحافظ على أمن المنطقة واستقرارها ، وكذلك أعلنت عن إمكانية التعاون في المجال النووي ونقل الخبرات في مجالات أخرى ، كما فعلت مع المقاومة الإسلامية في فلسطين ولبنان ، التي قضت على نظرية الأمن الصهيوني ((الحدود الآمنة)) أي عدم وجود قوة عربية قادرة على تهديد حدود إسرائيل وعدم إمكانية سقوط طلبة على إسرائيل ، ولكن العقل الاستراتيجي للمقاومة وصانعوها وداعموها وابطالها عملوا توازناً للردع بإمكانات واسلحة بسيطة ، من خلال إرادة صادقة وعزيمة لا تلين اعتلوا هذا الشرف العظيم شرف الجهاد ضد أعداء الأمة ، والمخططين لتفتيتها وتمزيقها ، واعتمدوا المنهج العلمي وتسلاحوا بالتكنولوجيا العسكرية وأصبحوا قادرين على خوض الحروب الحديثة ((الحروب الإلكترونية بكل أشكالها)).

لقد استطاعت ثلة من المؤمنين الصادقين من تحقيق ما كان يعرف في نفوس الحكام والساسة المتسلطين والكاتمين على أنفاس هذه الأمة بالمستحيل ((نعم كانوا مقتنعين باستحالة هزيمة إسرائيل وكانوا

يعدون أي مواجهة معها مغامرة وكارثة على العرب والمسلمين)). وبعد أن أثبتت الشواهد خطأهم لم يتعضوا ولم يتراجعوا إلى جادة الصواب ، بل ازدادوا ضللاً وعمالة وزجوا أنفسهم ودولهم وبكل إمكانياتها إلى دعم مشاريع التفيت والتجزئة لدول المقاومة والممانعة. وذلك عندما انخرطوا في دعم المشروع الإرهابي وأسسوا بدل القاعدة قواعد للإرهاب في دول لم يتوقع أحد في يوم من الأيام أن تدعم الجماعات الظلامية والتكفيرية والإرهابية المجرمة مثل تركيا صاحبة المشروع الحداثي والتي زجت نفسها في حضن الغرب والصهيونية العالمية. وعقدت معها الأحلاف وكل أشكال التعاون الاقتصادي والعسكري والاستراتيجي^(٢١) . واستقتلت لكي تنظم إلى الاتحاد الأوروبي ، ولكن لأغرابه في الموضوع لأن الاتحاد الأوروبي وكل الغرب ومعهم الكيان الصهيوني هم من أصبح يتبنى المشروع التكفيري – الإرهابي. فالدعم الإعلامي واللوجستي والمالي والعسكري كله يتم بعلم وبتخطيط عتاة اليمين المتطرف في الولايات المتحدة. وبتحالف أعداء سوريا الذين يجتمعون كل بضعة أشهر لشحن الهمم لدعم الإرهابيين في سوريا ، بعد أن هيئوا معسكرات التدريب والتسليح في تركيا والأردن ولبنان. حتى تطورت الأمور إلى تكوين دولة داعش اللقيطة على غرار دولة الكيان الصهيوني اللقيط . ومن الجدير بالذكر أن الإعلامي الغربي بكل أشكاله المرئي والمسموع والمكتوب والناطق بالعربية أو باللغات الأخرى ، لا يسمي داعش على أنها جماعات وعصابات تكفيرية إرهابية على غرار الاشتيّر والهاغانا الصهيونية. بل يسميها ((الدولة الإسلامية في العراق والشام)) ويطلق

امكانيات الحل

هناك من يسأل هل من حل لمشاكل هذه الأمة ؟
الجواب نعم الحل موجود ولكن صعب وسهل في الوقت نفسه . اذا استطاعت الأمة ان تعرف العدو من الصديق فالحل سهل . واذا لم تستطع فالحل صعب ، فالعدو الاول هو الجهل والتخلف العلمي والتكنولوجي ، والكيان الصهيوني ومنظماته السرية . لأن على الأمة أن تعي وتدرك كل الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تخلفها الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي والثقافي ، وهذا يتطلب وعي كبير وتبني مشروع نهضة ستراتيغي لهذه الأمة أساسه الاعتماد على العلم ، لأن تجارب الأمم السالفة والحالية لم تبني نهضتها وتقدمها العلمي إلا عن طريق العلم ، فالولايات المتحدة التي تعد من أكثر دول العالم تقدماً من النواحي العلمية والتكنولوجية ، دأبت إلى تطوير محتوى وطرق وأساليب تدريس كل من العلوم والرياضيات منذ أن فوجئت في العام ١٩٥٧ بإطلاق القمر الصناعي سبوتنيك من قبل الاتحاد السوفيتي^(٢٢) . وكلما تعثرت او ترجعت سياسيا ام استراتيجيا ام عسكريا ام حضاريا ارجعت الاسباب الى الجانب العلمي وقال المسؤولون راجعوا النظام التعليمي .

أن الأمة التي ترغب في أن يكون لها مكانة بين أمم العالم لا بد أن يكون هاجسها وقضيتها المصرية وأمنها القومي وخطها الأحمر الأول هو التعليم ، والأمة أو الدولة التي يتسم نظامها التعليمي بالتخبط والعشوائية واللا تخطيط واللا أهداف تكون قد تعدت مرحلة الخطر وقفزت بأراداتها مباشرة إلى

على الإرهابين مصطلح مجاهدوا او مقاتلوا الدولة الإسلامية ، وهم يعلمون جيداً أن هذه العصابات لا هي دولة ولا هي إسلامية .

أن الالتفاف على الثورات العربية التي كانت تريد الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة وضمان حقوق الإنسان والحرية العامة والسياسية والفكرية والإعلامية خطيرا وكبيرا ، اذ استطاع مفكرو العقل الستراتيغي الغربي – الصهيوني ، من حرف هذه الثورات (التي ثارت على عملاء الغرب الجائمين على صدر الدول الإسلامية والذين هدروا أموالها وضيعوا فرص التنمية والتقدم العلمي والحضاري فيها) عن هدفها الحقيقي الذي يمكن أن يفجر طاقاتها ويعيد توازنها لتحضن أبنائها من علماء ومفكرين هاجروا إلى بلاد الغربية هرباً من البطش السياسي والتخلف وضيق الحريات وتردي مستوى المعيشة .

تشير إحدى الدراسات إلى أن عدد المهاجرين العرب في العام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ إلى نحو مليون مواطن ٣٥% منهم لديهم تعليم عالٍ ، ولعل البيئة التي أفرزتها العولمة وآلياتها وأدواتها ساعدت على مزيد من هذا النزيف . لأن البيئة الطاردة في دول العالم الإسلامي بسبب تفاقم مشكلة الإرهاب الذي من بين أهم أهدافه هو قتل اساتذة الجامعات والعلماء والأطباء والخبراء . وما حصل في العراق وسوريا وليبيا خير دليل على تورط الصهاينة في استهداف أهم حلقة للنهوض العلمي والحضاري في العالم الإسلامي والتي يعول عليها في إنقاذ هذه الأمة من براثن التخلف والتبعية .

مرحلة الضياع والانحيار . وهل تنهار الأمم بسبب ضعف مستوى التعليم ، ماذا نقول عن الولايات المتحدة التي استشعر خبراء التعليم فيها من أن هناك ٦٥ فرداً من الشعب الأمريكي من أصل ٣٠٠ مليون نسمة لا يحسنون القراءة والكتابة ، ويقرأون بصعوبة ، فقام الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان في عام ١٩٨٣ بتشكيل لجنة لدراسة واقع حال التعليم ومشاكله وطريقة النهوض به ، وضعت هذه اللجنة تقريراً عنوانه (أمة في خطر) A Nation at Risk وكان بمثابة صرخة مدوية في المجتمع الأمريكي ، وقالوا ((لو كان التعليم بحالته الراهنة في الولايات المتحدة مفروضاً من قوى خارجية لا بد ان ننظر إليه كعمل عسكري ضد الشعب الأمريكي))^(٢٣) .

في بداية القرن الحادي والعشرين اكتشفت الولايات المتحدة بتفوق نظام التعليم في اليابان وكوريا الجنوبية على نظامها التعليمي ، ودعت كبار الخبراء في التعليم لأنها استشعرت أن بعد ١٠ سنوات أو عشرين سنة . أن خريجوا جامعات هذه الدول سيتفوقون على خريجوا الجامعات الأمريكية ، مما أضطرها إلى إجراء إصلاحات كبيرة في نظامها التعليمي ، والتنافس محموم بين الدول المتقدمة في الإنفاق على التعليم والاهتمام بمخرجاته ومدخلاته ، أننا في موقف خطير ينبغي للمسؤولين عن التعليم إدراكه ، فقد نمنا وأدلج أعداؤنا وتكاسلنا وجدوا وقنعنا بالثقافة الشكلية والمحلية التي هي سر تخلفنا في كل جوانب الحياة وأي تقدم يأتي بغير تعليم لا يأتي إلا بقشور الحضارة والتقدم الزائف^(٢٤) .

ولنا في التجربة الماليزية اسوة حسنة عندما بادرت بإجراء إصلاحات شاملة في نظامها التعليمي لأنها أدركت أن الموارد البشرية هي الثروة الحقيقية للأمم . فمورد الدول ثابتة ولكن عندما تتغير الموارد البشرية ويرتفع مستوى تعليمها وتدريبها وثقافتها فتبدأ تستثمر مواردها الطبيعية والاقتصادية بشكل علمي وصحيح ، فالصين لم تتغير مواردها ، ففي العام ١٩٧٠ كان ناتجها المحلي لا يتجاوز ٢٦٠ مليار دولار ولكن في العام ٢٠١٢ تجاوز ١٢ ترليون دولار ، والولايات المتحدة والدول المتقدمة ترفع شعار التعليم العالي للجميع ونحن نرفع شعار مكافحة الأمية التي زادت نسبتها عن ٣٠% في معظم الدول العربية والإسلامية ناهيك عن الأمية العلمية .

أن نجاح نظام التعليم في ماليزيا أدى إلى تحقيق تراكم اقتصادياً كبيراً ، وأصبح أداة حاسمة لبلوغ مرحلة اقتصاد المعرفة القائم على التقنيات الحديثة والمعلومات والاتصالات. كما أهتمت بالعلوم التقنية واستقدمت خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية ، وهو ما أسهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للأقتصاد الماليزي ، وأدخلت تجربة المدارس الذكية ورفعت مستوى الإنفاق على التعليم بشكل كبير ، إذ بلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى ٤ ، ٢٠% سنوياً من الميزانية العامة للدولة ، بينما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من ٢،٩% عام ١٩٦٠ إلى ٥،٣% عام ١٩٩٥^(٢٥) .

ومن الجدير بالذكر أن جميع الدول المتقدمة والدول الحديثة التصنيع مثل كوريا والصين وسنغافورة وتايوان. قد تبنت خيارات العلم والتطور العلمي وانشأت مدن المعرفة وواحاحات العلوم والمدن الذكية وأخيراً حدائق التقنية أو العلوم. وهي تجمعات ضخمة من المؤسسات العلمية والشركات الكبرى والصناعات المتطورة. لقد تجاوزت هذه الدول اقتصاد المعرفة وذهبت بعيداً إلى إنشاء حدائق العلوم أو التقنية، حيث تتفاعل فيها الاستثمارات الهائلة للشركات العالمية مستفيدة من المؤسسات العلمية في المدن التي تستضيف هذه الحدائق والتي أصبحت نواة لدعم التنمية التقنية، من خلا الأنشطة المبتكرة والإبداعية.

ولعل سنغافورة مثلاً رائعاً على مدن المعرفة فقد تحولت هذه القرية ((قرية الصيد الصغيرة)) إلى دولة من أكبر الدول دخلاً للفرد في العالم فهي مدينة قائمة على المعرفة مدينة متحررة وخلقة وديناميكية من خلال فعالية سكانها وقدراتهم العالية المعتمدة على تقنية المعلومات المتقدمة والبنية التحتية للاتصالات والتي تخدمها أكثر من ٦ آلاف شركة متعددة الجنسية وأكثر من ١٠٠ ألف شركة محلية متوسطة وكبيرة، وفي العام ٢٠٠١ صنف المعهد السويسري للتنمية الإدارية سنغافورة في المرتبة الثالثة عالمياً في مجال البحث العلمي والتنمية^(٢٦).

لقد بات الحل معروفاً فكل الدول المتقدمة والحديثة التصنيع استطاعت أن تتجاوز كل التحديات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئة عن طريق العلم، وتصنع تجارب

ناجحة في التنمية والتطور. ولهذا فعلى الأمة الإسلامية أن تبني العلم أي اعتماد المنهج العلمي لحل كل مشاكلنا وفي جميع المجالات، أن إنتاج أجيال من العلماء والمفكرين والخبراء والمختصين في جميع المجالات سيكون أداة بيد الدولة لكي تتولى هذه النخب إدارة مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية بطريقة صحيحة وكفؤة، ويجب أن يوضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، لأن تنحية الكفاءات والطاقات البشرية الخبيرة خسارة كبيرة، لأن اعداد هؤلاء تم خلال جهد عشرات السنين من التعليم والتعلم.

لعل أبرز أسباب تعثر التجربة العراقية في إدارة الدولة وقيادتها بالاتجاه الصحيح وتخليصها من الفقر والبطالة والحرمان والتخلف وعسكرة الدولة التي خلفها النظام البائد. هو عدم تولي الكفاءات والعلماء والخبراء والمختصين ادارة مؤسسات الدولة، مما أدى إلى انهيارات شاملة وكبيرة فيها، فإذا شاهدنا انهيار المؤسسة العسكرية. فأن المؤسسات الأخرى التعليمية والصناعية والزراعية والخدمية تعاني من مشاكل كبيرة أكثر من معنى الانهيار، بسبب عشعشة الفساد الإداري والمالي فيها، ولعل الفساد الإداري المتمثل بتولي غير الأكفاء إدارة مؤسسات الدولة أكبر المخاطر التي تواجه مستقبل الدولة العراقية.

ففي الجانب الاستراتيجي لو كانت القيادات العراقية لديها مؤسسة يديرها الخبراء والمختصين في المجال الاستراتيجي والجيوستراتيجي، لاستطاعت أن تميز بين العدو والصديق، بين من يريد بالعراق خيراً ومن يريد به شراً ويريد تدميره، فكل ما حصل للعراق

منذ عام ١٩٨٠ بداية تدمير الدولة العراقية، عندما تم تحريك الدمية ((المقبور صدام)) لتدمير الدولة العراقية وهدر أموالها على الحروب وتم تدمير القيم الأصيلة التي كان يعيش عليها الشعب العراقي وتم تهجير كفاءاته العلمية ، ثم صدقنا الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ عندما قالت ستخلق عراقاً حراً وديمقراطياً وتعددياً وسيتم إعادة أعمارته وتنميته ولكن ما حصل هو تدمير ما تبقى من الدولة العراقية وأصبح الإرهاب صناعة عراقية وزرعت الفوضى الخلاقة وجاءت بثمارها دولة فاشلة كما خططت له نظرية الدولة الفاشلة لماكس مانوارينج .

أن هذا الوضع أخذ يتكرر في سوريا وليبيا ومصر والسودان وأفغانستان وباكستان ولبنان ، لقد كنا نخشى مخطط نظرية صراع الحضارات، وأن الصراع القادم بين الحضارة الغربية من جهة والحضارة الإسلامية من جهة أخرى ، ولكننا نعيش واقعاً آخر أن الصراع تحول إسلامياً إسلامياً يتقاتل الأخوة داخل الدولة الواحدة والطائفة الواحدة ، قتال الأعداء قتال لا هوادة فيه ، والخاسر فيه هو الإسلام كدين والمسلمين بكل أطيافهم ومذاهبهم وقومياتهم . لقد تحدث بعض الخبراء والمختصين بالاستراتيجية من أنصار محور المقاومة عن المشروع الصهيوي - أمريكي وخطورة ما يسمى بعرب الاعتدال الذين سخروا كل أموالهم وأفكارهم وأمكاناتهم في خدمة المشروع الصهيوي - أمريكي الذي يدمر العالم الإسلامي. ولكن للأسف لا من مجيب ولا من سامع لهذا النداء لأن عدم وجود مؤسسات تصنع الفكر الاستراتيجي لكي تدير ملفات الصراع ، لما يحاك من

مخططات ونظريات وهي ليست وليدة اليوم لو كنا نقرأ ونسمع فهي مخططات وضعت منذ الستينيات والسبعينيات والثمانينيات نفذ بعضها في التسعينيات وبداية الألفية الثالثة والأخرى قيد التنفيذ ، ولو كان لدينا رؤية استراتيجية تستشرف المستقبل الذي يحاك ضد العالم الإسلامي والذي تتهاوى دوله مثل قطع الدومينو في برائن الإرهاب والتفتيت والاقتتال لأعدنا العدة لمثل هذه المخططات .

وبعد كل ما حصل من دول المشروع الصهيوي - أمريكي للعراق ولدول المنطقة في عقد الثمانينيات، ثم في صفحة الحصار المدمر للشعب العراقي، ثم صفحة الاحتلال والإرهاب ، التي نتج عنها تدمير هائل للعراق وسوريا وليبيا واليمن ولدول أخرى ، ها هي نفس دول هذا المشروع الصهيوي - أمريكي جاءوا بتكتيك جديد للإجهاز على ما بقي من العراق وسوريا ولبنان ، وهو التحالف الدولي ضد داعش والإرهاب من يصدق هذا وهم من صنع ومول ودعم هذه العصابات لأن حقيقة هذا التحالف هي القيام بما يلي :

١- بعد أن تلقى أصحاب المحور الصهيوي - أمريكي صفقة قوية من قرار المرجعية ((بفتوى الجهاد الكفائي)) الذي حشد ملايين العراقيين ليكونوا درعاً لبغداد وسامراء وللعراق ، وكذلك الموقف الكبير والاستراتيجي للجمهورية الإسلامية التي استطاعت أن تسهل عملية التصدي لعصابات داعش وتمنع سقوط بغداد وأربيل بيد هذه العصابات ، وكان الهدف من ذلك هو جر إيران إلى المستنقع العراقي. لأن سقوط بغداد يعني سقوط كربلاء والنجف، وهذا ما لم ولن تسمح به الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

٢- أن الفكر الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية وحكمة علماء هذا الفكر، الذين كانوا يدركون مخططات المحور الصهيوني - أمريكي عن كثب، ولن ينجروا خلف مخططات هذا المحور الإجرامية بل لديهم استراتيجية دقيقة لمواجهة مخططات وجرائم هذا المحور.

٣- لقد أدرك المحور الصهيوني - أمريكي أن سوريا هي العمود الفقري لمحور المقاومة الذي يمتد من الساحة اللبنانية - السورية - العراقية الى الجمهورية الإسلامية، وإن مبدأ الحروب الرابعة ((نظرية الدولة الفاشلة)) ستطبق هذه المرة بشكل رسمي ومعلن. وذلك عندما أعلنت دول التحالف ضد داعش أنها ستقوم بدعم وتدريب الجماعات المسلحة المعتدلة (وهي جماعات إرهابية) في سوريا من أجل محاربة النظام في سوريا.

٤- العمل بكل الجهود الإعلامية والسياسية والميدانية إلى تشويه وإسقاط صورة الحشد الشعبي من خلال نعتهم بأنهم جماعات وميليشيات طائفية. هدفها القتل والسلب وتصويرها على أنها خارجة على القانون، لسحب آخر ورقة عراقية لإجهاض المشروع الإرهابي في العراق، ولكن يجب أن لا يمر هذا الموضوع ويجب الاهتمام بموضوع الحشد الشعبي، من زاوية استراتيجية بحيث تعد الخطط اللازمة من جميع النواحي اللوجستية لاستقبال المتطوعين وأشعارهم بأنهم بأيدي أمينة ستقوم بأعدادهم وتدريبهم وتسليحهم وقيادتهم بشكل علمي واستراتيجي. وأنهم سيحققون هدفهم في سحق الإرهاب، كما يجب أن تؤمن مصادر رزق لعوائلهم وينبغي التركيز على النوع

وليس الكم واختيار العناصر الشابة والقوية لأن الحرب مع الإرهاب هي حرب من نوع خاص حرب العصابات والمطاوله في الميدان والحركة في أصعب الظروف ويجب مواجهتهم بخطط استراتيجية طويلة الأمد وبكتيكات ميدانية تنسجم وجغرافية كل منطقة.

ويجب أن يكون الحشد الشعبي هو الظهير الحقيقي للجيش العراقي، ومنسقاً ومنظماً معه في كل الظروف لأن المعركة مع الإرهاب طويلة جداً. وما فكرة الحرس الوطني للمحافظات السنية في غرب العراق إلا جزء أساسي من هذا المخطط، وتوافد بعض الشيوخ والسياسيين المحسوبين على الجماعات المتطرفة والإرهابية إلى واشنطن وأخيراً زيارة السيناتور الأمريكي جون مكين (وهو واحد من قادة الإرهاب في العالم) إلى العراق، هي جزء من هذا المخطط لأنه واحد من داعمي الإرهاب في العالم منذ سنوات طويلة، أن هذه الفكرة إذا تم تمريرها وتكوين هذا الحرس وبشكل طائفي وسيتم تدريبه وتسليحه بأسلحة حديثة سوف يهدد الدولة العراقية وسوف يستخدم في الحرب الإرهابية على سوريا. وإن إسقاط سوريا يعني تدمير لبنان والعراق وما يتبع ذلك من تداعيات خطيرة على كل محور المقاومة. ولكن يبقى أخطر ما في هذا المخطط هو انشاء دولة إرهابية في شمال غرب العراق وشمال شرق سوريا. تاوي المتطرفين وشذاذ الافاق لكي تبقى خنجر مسموما في خاصرة العراق وسوريا، لاستنزافهما وتدمير محور المقاومة وقطع تواصله الجغرافي. وتنفيذ مشروع نقل الغاز الطبيعي القطري والخليجي والنفط الخليجي الى اوروبا عن طريق

تركيا. لتوجيه ضربة جيواقتصادية وجيوسياسية الى روسيا الاتحادية وايران .

٥- أن هذا المخطط الجديد يهدف إلى تقوية وتسليح البيشمركة وما يسمى بقوات الحرس الوطني المزمع إنشائها ، وإضعاف الجيش العراقي المنهار والضعيف أصلاً ، وهذه المسألة ستؤسس لتقسيم العراق وأشعال الحرب الأهلية فيه مرة ثانية ، ولهذا يجب أن لا يمر هذا المخطط على العراق ويجب بناء جيش حديث وقوي ونوعي يجيد حرب العصابات وقادر على استخدام التكنولوجيا الحديثة ويجب الاعتماد على الدول الصديقة روسيا والصين وإيران في تسليح الجيش العراقي .لأن من غير المعقول أن يتم الاعتماد على الولايات المتحدة وحلفائها في التسليح الذين لم يلبوا ٥٠% مما يحتاجه الجيش العراقي ولعل ما تكلم عنه مسؤول لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب وبعض قادة الجيش من عدم وصول الأسلحة والأعتدة المطلوبة منذ سنتين امر يؤكد عدم مصداقية الولايات المتحدة في دعم العراق في حربه على الارهاب.

٦- كما يهدف هذا المخطط الجديد إلى إنقاذ الأردن والسعودية ودول الخليج الاخرى من الوقوع في قبضة داعش .لاسيما بعد ان اصبحت لديها امكانيات وأسلحة هائلة من الجيش العراقي. وأصبحت لديهم عجلات وآليات عسكرية وسيارات مدنية حديثة تمكنهم من التحرك باتجاه الأردن والسعودية ، ولذلك فالهدف من التحالف ليس القضاء على الإرهاب بل تكسير أطرافه وأذرعه التي يمكن أن يصل بها إلى دول المحور الصهيوني - أمريكي ، ولذلك فالمطلوب هو بقاء الإرهاب جائماً على صدر العراق وسوريا لاستنزافهما

ولعل اخطر ما يمكن قراءته في المخطط الصهيوني-امريكي هو ادامة امد الصراعات والفتن والحروب الطائفية في العالم الاسلامي لاستنزاف كل طاقاته المادية والبشرية.

الخلاصة :

يتضح من خلال البحث غياب اي مشروع استراتيجي اسلامي شامل لمواجهة التحديات الخطيرة والكبيرة التي يواجهها العالم الاسلامي وبخاصة التحديات التقليدية (التخلف والفقر والامية وغياب التنمية الشاملة) ، ماعدا بعض التجارب الناجحة في ايران وتركيا وماليزيا واندونيسيا . اما اكبر التحديات واطورها وهو الارهاب والتطرف والفتن التي تنقسم عليها الامة الى محورين . احدهما داعم ومتبني للارهاب والتطرف ، والمحور الاخر المقاوم للتطرف والعنف والارهاب والتبعية للمشروع الصهيوني -امريكي.

ولعل اخطر ما يواجه الامة الاسلامية هو الانقسام الحاد وعدم الاحتكام الى منطق العقل والحكمة ، والسعي وراء اذكاء التطرف والتعصب الاعمى وايقاض الفتن والتناحر والاقتتال الداخلي .وهي اهم اسس الاستراتيجية للمحور الصهيوني -امريكي الرامي الى تدمير العالم الاسلامي ذاتيا .ولهذا فكل من يريد يخدم الاسلام والمسلمين عليه ان يحارب التطرف والعنف والتعصب الاعمى .ولزيد من المعلومات عن الحل يرجى مراجعة الصفحات ٣٠-٣٣.

المصادر :

- ١- إبراهيم خليل العلاف ، نصف قرن من العلاقات التركية-الصهيونية ١٩٤٨-١٩٩٩ ، مجلة دراسات سياسية، العدد الثاني ، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.
- ٢- أكاية، محمد نور الدين، إعادة التفكير في أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي، مجلة التفاهم، العدد (٤٣)، ساويرس غروب، بيروت، عمان، ٢٠١٤.
- ٣- أوغلو، أحمد داود، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وآخرون، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط ١، الدوحة، ٢٠١٠.
- ٤- الأعظمي، وليد محمد سعيد حميدي، مخططات التفتيت الأمريكي للوطن العربي في ضوء نظرية كيسنجر - برجنسكي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧.
- ٥- الجاسور، ناظم عبد الواحد، الأمة العربية ومشاريع التفتيت، مركز الدراسات الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط ١، عمان، ١٩٩٨.
- ٦- السهنوري، عادل، أمة في خطر، المصري اليوم (٢٠٠٧/١/٢٩) الانترنت : <http://arab-librarians.blogspot.com>.
- ٧- الشمري، رضا عبد الجبار، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.
- ٨- عبد الوهاب عبد المنعم، جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٧.
- ٩- عبد الوهاب، عبد المنعم وصبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٩.
- ١٠- العسكري، سليمان إبراهيم، العلم ومستقبل العالم العربي، مجلة العربي، العدد ٦٥٥، حزيران، ٢٠١٣.
- ١١- علي، حيدر إبراهيم، التغيير الاجتماعي والتنمية مدخل نظري، مكتبة الإمارات للخدمات الثقافية والفنية، ط ١، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٥.
- ١٢- عز الدين، أحمد جريدة الوطن، الانترنت : <http://www.elwatannews.com>
- ١٣- العتاي، ميثم، الدولة الفاشلة عالمياً والدور الغربي المميز في قائمتها، شبكة النبا للمعلوماتية، الانترنت <http://www.annabaa.org/nabnes>
- ١٤- فؤاد حمه خورشيد، الجيوبولتكس المفهوم والتطبيق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٩.
- ١٥- الفلق، سالم مبارك، أمة في خطر مداخلة عن مناهج التعليم في الوطن العربي، الانترنت : <http://www.saaaid.net/manaabei.p1>
- ١٦- قويدر، كتوش عاشور وفورين حاج، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، الانترنت : www.kantakjl.com/figh.p.1-20
- ١٧- كاربللو، فرانثيسكو خافيير، ترجمة خالد علي يوسف، مدن المعرفة : المداخل والخبرات والرؤى، عالم المعرفة، ٣٨١، الكويت، ٢٠١١.
- ١٨- الكواري، علي خليفة، تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.

- ١٩- بربارة كونري، سياسة الأضواء المزدوج المظلة في الخليج، مجلة شؤون سياسية، العدد (٤)، ١٩٩٥.
- ٢٠- ماشاي، وانغاري، أفريقيا والتحدي، ترجمة أشرف محمد كيلاني، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١٤.
- ٢١- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٤، نيويورك، ٢٠١٤.
- ٢٢- نظرية الفوضى الخلاقة محاولة للفهم، الانترنت :

<http://c/Documentsandsettings/alnoor/desktop.p2-3>

23 - Spykman , N. J. The Geography of the peace , New Tork , 1944.

الهوامش :

- (١) Spykman , N. J. The Geography of the peace , New York , 1944 , P 43 .
- (٢) عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتمي، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٥١ و ٢١٦.
- (٣) رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ١٢ - ١٢١.
- (٤) المصدر نفسه، ص ١٤٢ - ١٤٨.
- (٥) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٤، نيويورك، ص ١٤٩ و ١٩٥.
- (٦) الانترنت، الموسوعة الحرة. Wikipedia http:ar
- (٧) وانغاري ماثاي، أفريقيا والتحدي، ترجمة أشرف محمد كيلاني، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠١٤، ص ٥٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٨) سليمان، إبراهيم العسكري، العلم ومستقبل العالم العربي، مجلة العربي، العدد (٦٥٥)، حزيران، ٢٠١٣، ص ١٠ - ١١.

(٩) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها من الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وآخرون، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط ١، الدوحة، ٢٠١٠.

* مما لا شك فيه أن التنوع الاثنووغرافي ((المذهبي والقومي والعنقي)) في العالم الإسلامي لا يلغي وحدة الأهداف ووحدة المسار في المشروع الحضاري الإسلامي، وما التنوع إلا مسألة طبيعية، كما أن التنوع الاثنووغرافي لا يلغي إنسانية الإنسان، ولهذا فأن تمتع إيران ببعض المميزات الخاصة لا يجعل مشروعها غير قابل للتطبيق في أهدافه العامة في العالم الإسلامي، بل سيكتشف المسلمون أنه الخط أو الهيكل العظمي للجسد الإسلامي الذي لا يختلف عن التفرعات والتشعبات الإسلامية الأخرى في وحدة الهدف والمشروع الحضاري الإسلامي.

(١٠) علي خليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع لغرض التنمية، ط ٢، مركز الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢٥٩.

(١١) حيدر إبراهيم علي، التغيير الاجتماعي والتنمية مدخل نظري، مكتبة الإمارات للخدمات الثقافية والفنية، ط ٢، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٥، ص ١٧٩.

(١٢) أحمد عز الدين، الجيل الرابع من الحروب،

(٢١) ابراهيم خليل العلاف ، نصف قرن من العلاقات التركية-الصهيونية ١٩٤٨-١٩٩٩ ، مجلة دراسات سياسية ، العدد الثمان ، بيروت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٥-١٤

(٢٢) سالم مبارك الفلق ، أمة في خطر مداخللة عن مناهج التعليم في الوطن العربي ، الانترنت : <http://www.saaaid.net/manaahei.p.1>

(٢٣) عادل السنهوري ، أمة في خطر ، المصري اليوم <http://arab-librarians.blogspot.com> ٢٠٠٧/١٠/٢٩

(٢٤) سالم مبارك الفلق ، مصدر سابق ، ص ٢ - ٣ .

(٢٥) كتوش عاشور وفورين حاج قويدر ، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها ، الانترنت www.kantakji.com/figh.p1-20

(٢٦) فرانثيسكو خافيير كاريللو ، ترجمة خالد علي يوسف ، مدن المعرفة : المداخل والخبرات والرؤى ، عالم المعرفة ، ٣٨١ ، الكويت ، ٢٠١١ ، ص ١٤٣ - ١٤٦ .

<http://www.elwatannews.com/news/detailsp1-3>

(١٣) رضا عبد الجبار الشمري ، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي ، ط ١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(١٤) بريارة كونري ، سياسة الاحتواء المزدوج المظلة في الخليج ، مجلة شؤون سياسية ، العدد (٤) ، ١٩٩٥ ، ص ٦٨ - ٧٥ .

(١٥) نظرية الفوضى الخلاقة محاولة للفهم ، الانترنت :

<html://c:/Documentsandsettings/alnoor/Desktop.p2-3>

(١٦) أحمد عز الدين ، جريدة الوطن ، الانترنت :

<http://www.elwatannews.com>

(١٧) ميثم العتاي ، الدول الفاشلة عالمياً والدور العربي المميز في قائمتها ، شبكة النبا للمعلوماتية ، الانترنت

<http://www.annabaa.org/nbanes>

(١٨) محمد نور الدين افاية ، إعادة التفكير في أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي ، مجلة التفاهم ، العدد (٤٣) ، ساويرس غروب - بيروت ، عُمان ، ٢٠١٤ ، ص ٣٨٧ - ٣٨٩ .

(١٩) وليد محمد سعيد حمدي الأعظمي ، مخططات التفتيت الأمريكي للوطن العربي في ضوء نظرية كيسنجر - يرنسكي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٧ ،

(٢٠) ناظم عبد الواحد الجاسور ، الأمة العربية ومشاريع التفتيت ، مركز الدراسات الدولية ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ٢٨ - ٣١ .